فلسطين اعلنت الحداد والشعب قال كلمته





المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة :

دافعوا عن «حشد»

من أجل بحث خطة عمل اللجان وانتخاب لجنة تنفيذية

اللجنة العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع تعقد اجتماعها الاول

المعارضة المصرية تعد خطة شاملة لاصلاح سياسي ديمقراطي

● القاهرة ـ الاهالي

عقد زعماء الاحزاب السياسية المعارضة في مصر مؤخرا عددا من الاجتماعات التمهيدية من اجل الوصول الى خطة شاملة للاصلاح السياسي الديمقراطي.

وشارك في الاجتماع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد وضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري وخالد محي الدين رئيس حزب التجمع وابراهيم شكري رئيس حزب العمل، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار، والمستشار مامون الهضيبي نائب المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» والسيد ابراهيم البدراوي ممثلا عن الشيوعيين.

وتتضمن ورقة العمل التي بحثها المجتمعون خطة عمل للاحزاب والقوى السياسية في المرحلة المقبلة تشمل اربعة اهداف رئيسية هي اولا، اعداد تقرير موحد عن اقدام الحكومة على تزوير الانتخابات البرلمانية السابقة واستخدام البلطجية في ارهاب الناخبين من اجل انجاح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، ثانيا التحرك من اجل اصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يكون اساسه مشروع قانون كانت احزاب المعارضة اعدته لعام ١٩٩٠ وثالثا، العمل على تحرير الاذاعة والتلفزيون من سيطرة الحكومة. ورابعا، وضع حد لاحتكار الحزب الحاكملها، وتبني مشروع قانون حرية الصحافة الذي اعدته نقابة الصحافيين وعرضه امام مجلس الشعب.

واقترحت ورقة العمل ان تتحول لجنة التنسيق وبين الاحزاب والقوى السياسية الى لجنة دائمة تعد لاجتماعات دورية لزعماء المعارضة وتتولى متابعة تنفيذ ما يصدر عن اجتماعاتهم من قرارات.

واقترحت ورقة العمل تنظيم مؤتمر سياسي جماهيري في ١٨ من الشهر الجاري يعلن في نهايته بيان يوضح وجهة نظر زعماء المعارضة والقوى السياسية في الانتخابات الاخيرة وخطة عمل الاحزاب في المرحلة المقبلة.

وكانت لجنة التنسيق عقدت اجتماعا الاسبوع الماضي انتهت فيه الى الصيغة النهائية لورقة العمل لعرضها على زعماء المعارضة، وضمت اللجنة كلا من السادة حسين عبد الرازق عن حزب التجمع وحامد محمود عن الحزب الناصري ورجب هلال حميدة عن حزب الاحرار، وعادل حسين عن حزب العمل، وسيف الاسلام حسن البنا عن «الاخوان المسلمين» وابراهيم البدراوي عن الشيوعيين والدكتور نعمان جمعة عن حزب الوفد.

واعتبر عادل حسين ان التشكيل الوزاري الجديد «يؤكد استمرار الواقع الحالي بكل نواقصه الى اجل غير مسمى» وقال: « ان ما جرى ليس تعديلا وزاريا بقدر ما هو تعيين رئيس جديد للحكومة، فقد احتفظ التشكيل الوزاري الجديد بالنمط نفسه من الوزراء الذين قام على اكتافهم التشكيل الوزاري السابق، بل لقد احتفظ التشكيل الجديد بغالبية الاسماء التقليدية، والوزراء الجدد هم من النمط السابق نفسه وان اختلفت اسماؤهم والمقصد بالنمط التقليدي للوزراء انهم ممن تغلب عليهم الصفة التكنوقراطية».

اثناء مناقشة الموازنة العامة:

باسل جردانة يؤكد وجود مساعدات عراقية للاردن!!

كشفت النقاشات الخاصة بمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ عن وجود بند بها تحت عنون مساعدات عربية، وذلك في اطار الفقرة «ب» المادة ١٤ للموازنة العامة.. ومن المعلوم ان هذه المساعدات قد توقفت منذ وان اقرت في القمة العربية التي تلت توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ في بغداد.

وعندما طلب النائب همام في اثناء مداخلته بشطب هذا البند من الموازنة ارتباطا بتوقف المساعدات العربية منذ فترة طويلة، رفض وزير المالية ذلك مؤكدا لزومية هذا البند كون هنالك مساعدات عربية لا زالت تقدم الى الاردن فعلا وتحديدا من العراق.

وهكذا فالعراق المحاصر بقسوة منذ خمس سنوات والذي هو بحاجة لمن يدعمه لتجاوز محنته، يدعم الاردن ويقدم له المساعدات في الوقت الذي تشدد فيه الحكومة الامريكية ومجلس الامن ولجنة مراقبة العقوبات المتفرعة عنه حيث وصلت الامور بالحكومة الى حد منع دخول الادوية وبضع كيلوات من الطحين عبر حدودها مع العراق.

والسؤال هنا : ـ لماذا هذه التعمية على المساعدات العراقية للاردن في الوقت الذي تتبجح فيه الحكومة الاردنية بوجود مديونية لها على العراق بقيمة ١٥٠٠ مليون دينار ويبقى السؤال الاهم ماهي حقيقة المساعدات العراقية للاردن؟.. وبالارقام؟!

سؤال برسم الحكومة الاردنية بشكل عام ووزير المالية باسل جردانة بشكل خاص.

لسعة



الى نواب الشعب

اذا كانت الحكومة تتذاكى على نواب الشعب باطلاق شائعات التعديل الوزاري عند كل المنعطفات الهامة من اجل تمرير ما تريد دون اي مواجهة ، فان الشعب بات مقتنعاً ان التعديل وحتى التغيير لن يقدما له شيئاً .

بالعضل

● اسامة الرنتيسي

يحيى عياش

اذا كان يحيى عياش الشهيد/الحي فينا قد اعاد زمن الاسطورة في حياته، فانه كرس اسطورته المتفوقة في استشهاده حيث اعاد توه الروح في جسد الشعب، واضاء زيت الامل من جديد حتى في تلك النفوس التي اصابها الوهن.

يحيى عياش الذي كشف ان اركان دولة الاحتلال تقوم على اعمدة شمعية، كلما اقتربت منها نار الحقيقة كشفت عوراتها حتى للذين اصاب العمى قلوبهم.

يحيى عياش، فرض التصويت الاجباري على كل المشاريع الاستسلامية فهتف الشعب بربع مليون الاصوات العالية ... نعم لهذا الوطن .. نعم لحقوق الشعب .. ولا والف لا للتفريط.

يحيى عياش، المهندس، سيد شهداء الانتفاضة ورمزها، لا يشرفه ان تنعته وسائل الاعلام - التي نعتت المقبور رابين بشهيد السلام - بالقول انه اغتيل وكانه ليس شهيد هذه الارض وسيدها.

يحيى يا نبض هذه الارض، لو استطعت ان تشاهد تلك الوجوه التي اصابها الاصفرار ساعة زفة عرسك التي طافت شوارع غزة لاكتشفت كما ساهمت في تعبيد الطريق التي سوف توصل في النهاية لا الى جنتهم بل الى حلمنا.

يحدث في الاردن فقط
معلم مدرسة مخبر ... يحول زملاءه للجهات الأمنية!

بتاريخ ٦/١١/٩٥ حضرت جهات امنية الى مدرسة ابن العميد التابعة لتربية عمان الاولى وذلك على اثر تقرير رفعه معلم الى نفس الجهات وحققت مع المعلم عبد الله الظاهر ووجهت له تهمة اجتماعات اللجنة الدينية مع الطلبة بعد الدوام علماً بان اجتماعات اللجنة الدينية مكرسة للاجابة على الاسئلة الفقهية يوم الاثنين من كل اسبوع بعلم الادارة، والتأخير الوحيد الذي حصل في المدرسة اثناء عملية طراشة المدرسة وبعلم وبموافقة الادارة . وكذلك وجهت له تهمة تحريض الطلبة.

وخلال نفس الاسبوع اعتقل المعلم عبد الله الظاهر لمدة اسبوع في مركز الجويدة وعلى اثر ذلك نقل من المدرسة الى احدى مدارس جبل النصر نقلاً فنياً وافرج عنه بكفالة عدلية عند المحافظ بقيمة خمسة آلاف دينار اردني، على ان لا يتحدث في السياسة ولا يمارسها لمدة سنة!

في نفس الاسبوع اعتقل المعلم محمد نمر لمدة اسبوع في مركز الجويدة ولنفس التهمة ونفس السيناريو وافرج عنه بكفالة خمسة آلاف دينار على اثرها نقل الى مدرسة رشيد طليع واثناء فترة سجنه كسرت خزانته وعبث بمحتوياتها!!

ويذكر انه في السنة الدراسية الماضية حصلت مشاجرة بين هذا المعلم والمعلم حسين المغربي على اثرها كتب المعلم تقريراً الى جهات امنية يتعاون معها فتصرفوا معه بنفس الاسلوب ونفس الكفالة ونفس مدة السجن ونفس المدة المحظور عليه التحدث فيها في السياسة وكذلك نقل الى سحاب.

كلفة الاشارة الضوئية ٨٠ الف دينار والشراء يتم عن طريق التلزيم!

حين تقوم الاجهزة الفنية في امانة عمان الكبرى «بغرس» الاشارات الضوئية على تقاطعات الشوارع الرئيسية في مدينتنا الكبرى فانها تفعل ذلك كما يتبادر الى ذهن المواطن لاول وهلة لتنظيم حركة مرور المشاة ووسائط النقل وما عدا هذه المعلومات التي لا تقدم تبريرا موضوعيا لهذا التناسل والتكاثر في زراعة الاشارات الضوئية فان المواطن لا يعلم ان الجهات الرسمية المشترية لهذه الاشارات الضوئية تحبذ شراءها باسلوب التلزيم وبان كلفة شراء وتركيب الاشارة الضوئية الواحدة تصل الى ٨٠ الف دينار وبان صاحب الشركة الموردة لهذه الاشارات يشغل الى جانب ادارتها منصبا تربويا رفيعا!

محكمة الجنايات الكبرى ترد قضية الشروع في قتل سكرتير السفير الفرنسي الى محكمة امن الدولة

قررت محكمة الجنايات الكبرى الاخذ بالدوافع التي اثارها المحامي صالح العرموطي وكيل المتهم احمد خالد الصعوب المتهم بقضية الشروع بقتل السكرتير الفرنسي وحيازة المفرقعات، حيث ورد بالقرار بالتدقيق بالدوافع التي اثارها وكيل المتهم وجدت المحكمة ان مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى قد اعتمد كافة الاجراءات والتحقيقات التي اجراها مدعي عام محكمة امن الدولة، ولم يستمع الى اية بينة مع ان قانون محكمة الجنايات الكبرى يؤكد بصراحة على وحدة النيابة العامة لدى المحكمة النظامية وكيفية انابة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى مدعي عام اخر لدى المحاكم النظامية، ومن المعلوم ان مدعي عام محكمة امن الدولة ليس مدعيا عاما لدى المحاكم النظامية حسب ما هي معرفة المحاكم النظامية بقانون تشكيل المحاكم.

لذلك فانه يتوجب عليه التحقيق بالجرائم المسندة للمتهمين للوقوف على حقيقة التكييف القانوني لما قام به من افعال، وبالنسبة الى كون محكمة امن الدولة غير مختصة فان هذه المحكمة ايضا تعتبر نفسها غير مختصة لمحاكمة المتهمين عن جريمة الشروع بالقتل وحيازة سلاح ناري دون ترخيص، اذ ان مدعي عام محكمة امن الدولة قد قرر احالة المتهمين الى محكمة امن الدولة بجرائم حيازة مواد مفرقعة وتصنيفها خلافا لاحكام المواد (٣، ١٢) من قانون المفرقعات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣، وقد تصل عقوبة هذه الجرائم الى الاعدام.

ومن المعلوم والمتفق فقها وقضاءً وحرصا على عدم صدور قرارات متناقضة من محاكم مختلفة ان تتولى المحكمة التي نظرت بالجريمة التي عقوبتها اشد النظر في باقي الجرائم جميعا تبعا وتوحيدا وما دام ان هناك تلازماً بين هذه الجرائم جميعها واستنادا الى قاعدة من يملك الاكثر يملك الاقل، وكذلك فان المشروع اخذ في هذا الموضوع ايضا لمصلحة المتهم حيث انه اوجب في المادة ١/٧٢ من قانون العقوبات اذا اثبتت عدة جنايات اوجنح يقضي بعقوبة لكل جريمة، ونفذت العقوبة الاشد دون سواها، وتطبيقا لهذا النص لا يتأتى الا اذا نظرت محكمة واحدة هذه الجرائم المتلازمة، لذلك جميعا فان المحكمة تقرر الرجوع عن قرارها السابق واعتبار محكمة امن الدولة مختصة بالنظر في الجرائم المسنده الى المتهمين وضرورة محاكمتهم امام محكمة امن الدولة صاحبة الاختصاص.

اشتباك وتراشق بالشتائم بين مربيتي أجيال!

قال الراوي انه شاهد يوم الاحد ٩٥/١٢/٣١ مديرة احدى المدارس الثانوية وهي تقتحم قاعة امتحان لطالبات التوجيهية وتبدا بالصراخ عليهن وتحذيرهن بعدم الغش في الامتحان لان سمعة مدرستها فوق كل اعتبار، ولانها لن تسمح باية عمليات غش في مدرستها بالرغم من انها ليست لها علاقة بقاعات الامتحان، وكل ما في الامر ان الامتحانات كانت تعقد في مدرستها ولطالبات من مدارس مختلفة.

وعلى حد قول الراوي فقد تدخلت رئيسة القاعة وطلبت منها الخروج مما ادى الى اشتباك الاثنتين في «تلاسن» وتراشق كثيف بالشتائم، واخيرا لجات رئيسة القاعة الى احد رجال الشرطة المتواجدين على باب المدرسة والذي قام باخراج المديرة من القاعة.

شكوى عمالية...

بعد الانجاز الذي قام به عمال شركة ساليني الايطالية الذين ينفذون مشروع سد الكرامه باضرابهم عن العمل بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٥ والذي انتهى بتحقيق جميع المطالب للعمال قامت ادارة الشركة بالتنسيق مع مسؤول شؤون الموظفين السيد علي قويدر العبادي بمسلسل فصل لجميع العمال الذين نشطوا للعمل على تحقيق جميع المطالب حيث استخدمت اساليب رديئة. منها ارسال شخص سلوكه غير اخلاقي الى رئيس اللجنة العمالية في الموقع وعمل معه مشكلة وضربه، وتم فصل الاثنين معتمدين نصاً قانونياً للتخلص منه وهو السيد «حمد فهد الشيحان»، وتم فصل العمال واحداً تلو الآخر، الى ان تبقى نائب رئيس اللجنة السيد عرار سعد حميمات حيث قام مديره باضطهاده بالعمل ومحاولة فصله باي طريقة كانت وبدون سبب فعلي، وقام باعطائه انذارين احدهما لانه تحدث مع جريدتي «الاهالي» و«الجماهير» وبعدها اصيب المذكور باصابة عمل بلغ عنها واعطي استراحة مرضية لمدة ثلاثة ايام.

وعلى اثر ذلك تم فصل العامل عرار حيث اشتكى الى مكتب عمل الشونة الجنوبية وما زالت القضية رهن التحقيق!.

فاين شؤون الموظفين ودور في الدفاع عن حقوق العمال واين حقوق هؤلاء العمال التامينية وما هي الضمانة لباقي العمال الذين ما زالوا على راس عملهم .. والسبب الرئيسي هو أن العامل عرار قام ايضاً بمتابعة تنفيذ ومطالبة الشركة بالمطلب الذي أرجيء تنفيذه وهو أدوات السلامة العامة وعلى ضوء ذلك قامت الشركة بفصله وفقاً للمادة «١٧» من قانون العمل الاردني.

الاردن يجني « ثمار السلام » بالحصول على القمح لقاء قرض بمبلغ ١٥ مليون دولار !

وقعت في وزارة المالية مع نهاية الاسبوع الماضي اتفاقية قرض بمبلغ ١٥ مليون دولار لاستخدامها في شراء ٧٠ الف طن من القمح من مصادر امريكية وتنص شروط هذا القرض الامريكي بان تتحمل الخزينة الاردنية فوائد تتراوح ما بين ٣٪ في السبع سنوات الاولى من مدة تسديده و ٤ ٪ في المدة الباقية.

وكان وفد اردني يمثل وزارتي المالية والتموين قد توجه في وقت سابق الى الولايات المتحدة الامريكية واجرى هناك مع ممثلي وزارة الزراعة الامريكية مفاوضات حاول خلالها اقناع الجانب الامريكي بان يوافق على تزويد الاردن باحتياجاته من هذه السلعة الغذائية الاساسية بالاسعار المدعومة الا ان الجانب الامريكي اصر بان ينفذ هذه الصفقة بالاسعار السائدة في السوق الدولية، وبان هذا السعر غير قابل للمساومة حتى لو صدرت عن الرئيس كلنتون اثناء زيارته الاخيرة للاردن وعود بان تكون مكافاة الاردن لقاء التوقيع على معاهدة وادي عربة تقديم المساعدات النقدية والعينية ومن المعلوم ان انتاج الاردن من القمح يغطي فقط ٢٥٪ من استهلاكه المحلي كما ان قطاع الزراعة الاردني قادر على توفير ١/٢ الاحتياجات المحلية في حالة عودة الدولة وتطبيقها سياسة النمط الزراعي التي تم الغاؤها والتخلي عنها رضوخا لنصائح الصندوق الدولي بالرغم من النتائج الزراعية الباهرة التي تم تحقيقها في كل هذه السياسة والتي تمثلت بتوفير احتياجات الاردن من المحاصيل الزراعية كالبقول والحمص العدس والحنطة والقمح والشعير وغيرها من السلع الاستهلاكية الاساسية.

ولاحظ خبراء زراعيون محليون بان اتفاقية القرض الامريكي التي تم التوقيع عليها في الوقت الذي طرحت فيها الدولة الشقيقة سوريا مزادا دوليا لبيع كمية كبيرة من محصول القمح السوري الذي يزيد عن الاستهلاك المحلي السوري مما حرم الاردن من ميزة الحصول على القمح السوري باسلوب المقايضة المنصوص عليها في اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين وبدون تحميل فاتورة القمح كلفة الفوائد المنصوص عليها في اتفاقية القرض الامريكي علاوة عن زيادة فجوة العجز في ميزان المدفوعات الاردني والتي لا يمكن تضييقها الا اذا تبنت الحكومة سياسة ترتكز على دعائم التعامل الاقتصادي العربي وتشجيع التجارة البينية مع الدول العربية الشقيقه عوضا عن الارتهان لمصادر التمويل الامريكية والاجنبية.

رأي الاهالي

وماذا بعد ؟!

مزيد من الانتهاكات للحريات العامة والديمقراطية باتت تتوالى يومياً لدرجة اصبح معها المواطن وحيثما شاء له القدر ان يوجد فوق تراب اردننا الغالي دائم المعاناة . . دائم التساؤل . . دائم التذمر من جراء ممارسات الاجهزة الحكومية المختلفة التي تنتقص من حقوقه الاساسية كانسان وكمواطن .

فمحاكمات من يختلف في الراي ووجهات النظر مع الحكومة ما زالت قائمة ومعها تستمر المحاولات الحكومية وباشكال شتى من اجل ان تنتصر المؤسسة القضائية للسلطة التنفيذية وتوقع اشد العقوبات على من تجرأ وعارض الحكومة في مسيرتها السياسية ام الاقتصادية الاجتماعية ، سواء اكان هذا المعارض فرداً ام صحيفة ، ام حزبياً ، ام جمهوراً بشرياً .

وبالموازاة مع هذا تقوم الاجهزة الحكومية المختلفة بالاشهار عن غضبها واستيائها والتعبير عنه باشد الصور شراسة وفظاظة تجاه كل من تمسك بالعدالة وحفظ الحقوق الانسانية التي كفلها الدستور لابناء هذا البلد . والا ما معنى اجراءات التضييق على زيارات معتقلي الراي في الجويدة ، وما معنى ان يتم منع اعتصام سلمي لمجموعة من المواطنين امام مقر السلطة التشريعية والتعاطي معه بالضرب والتفريق وحتى الاعتقال ! ، وهل من شان هكذا اجراء ان يشوه الصورة التي نطمح لبلدنا بالوصول اليها الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان ام يجعلها اكثر نصاعة وبياضاً ؟! .

وهل منع ذوي واصدقاء من يحاكمون من حضور جلسات محاكماتهم أمر ينسجم والدستور ولوائح حقوق الانسان ؟! ام ان ابناء شعبنا ما زالوا بعيدين عن مسلكيات الحضارة والمدنية بحيث يخشى منهم على القضاة ، وسير المحاكمة ؟! .

نقول هذا مع ارفضاض مؤتمر الحوار البرلماني العربي الافريقي السابع في عمان ، هذا المؤتمر الذي كان سيسعدنا اكثر لو انعقد في بلدنا ونحن حقاً نعيش حياة ديمقراطية حقة تسودها التعددية السياسية والحزبية والثقافية بحيث يستطيع كل واحد من ابناء شعبنا ان يقول رأيه في كل قضية مهما صغرت او كبرت دون خوف او تردد او ممالاة . فالجميع من ابناء هذا الوطن حريصون عليه وعلى صورته وربما بدرجة اكبر بكثير من حرص الحكومة .

هيئة الدفاع عن «حشد» تعترض على طلب المدعي العام

اصدر الاعلام المركزي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني«حشد» تصريحا صحفيا فيما يلي نصه:

استانفت محكمة صلح جزاء عمان اليوم الخميس الموافق ٤/١/١٩٩٦ النظر في القضية المرفوعة ضد حزب الشعب الديمقراطي الاردني«حشد» وحضر الجلسة الثانية في هذه القضية المدعي العام السيد ماجد ابو سمرة.

وقد طلب المدعي العام اعطاءه مهلة حتى يقدم بينته الشخصية في الجلسة القادمة، الامر الذي اعترضت عليه هيئة الدفاع. وقد تم تاجيل الدعوة حتى الساعة التاسعة من صباح يوم السبت الموافق ١٣/١/١٩٩٦.

ان حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» يرى ان هذه المحاكمة تحت عنوان العلاقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هي محاكمة سياسية محض ويتم فيها محاكمة المعارضة السياسية الاردنية لبرنامج الحكومة التي تشكل فيه معاهدة وادي عربة الموقعة مع العدو الصهيوني حجر الزاوية.. كما انها تاتي في اطار الهجوم الواسع النطاق الذي تشنه السلطة ضد الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان في البلاد بسبب اتساع نطاق المعارضة لسياسات الحكومة في المعاهدة، ولبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يزيد الناس فقرا.

وفي الوقت نفسه. يؤكد الحزب ان موقفه الواضح والصريح من العلاقات الاردنية - الفلسطينية وايمانه العميق بروابط الاخوة والتاريخ والمصير المشترك التي تجمع بين الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني وتاكيده الثابت على تعزيز العلاقة الخاصة والمميزة بينهما دفاعا عن الحقوق والثوابت الوطنية والقومية المقدسة هو الذي يثير الحكومة ويجعلها تستهدف حزبنا بهذه الصورة.

ان حزبنا يدعو جميع ابناء شعبنا الغيورين على الوطن وعلى الحريات العامة وحقوق الانسان لكي يرفعوا اصواتهم في مجابهة تمادي الحكومة في اجراءاتها وخطواتها التي تستهدف اسكات وقمع كل صوت سياسي معارض لسياسات الحكومة التي اوصلت البلاد نحو المزيد من الاختناقات والمصاعب الحياتية المتفاقمة على كل صعيد.

سالم النحاس

حركة التحرر العربية والصديقة تدين حملات القمع ضد الوطنيين الاردنيين

اصدرت حركة التحرر العربية والصديقة التي تضم عشرات القوى والاحزاب والمنظمات التحررية العربية بيانا جاء فيه ان الحركة تابعت وبقلق شديد، تصاعد القمع والاضطهاد ضد الحركة الوطنية الاردنية، احزابا ومنظمات وشخصيات مستقلة معترضة على مواقف وسياسات السلطة الاردنية، وخاصة تلك المتعلقة بمسار التسوية مع العدو الصهيوني وتطبيع العلاقات معه.

وتاتي الاجراءات التعسفية بحق الوطنيين الاردنيين بعد اتفاق وادي عربة مع العدو الصهيوني وتسارع وتيرة التطبيع معه كمحاولة لاسكات الاصوات الوطنية الرافضة لمسيرة التسوية والاستسلام.

ان حركة التحرر العربية والصديقة تدين الحملات القمعية التي تمارسها السلطات الاردنية ضد القوى الوطنية في الاردن والاجراءات التعسفية بحق الصحافة والحريات العامة، والاجراء التعسفي ضد حزب الشعب الديمقراطي الاردني، واعتقال المناضل ليث شبيلات وملاحقة المناضل والصحفي فهد الريماوي، ونطالب بالتوقف الفوري لكافة الاجراءات والممارسات المنافية لمبادىء الحرية وحقوق الانسان.

اننا ندين هذه الحملات القمعية وندعو لوضع الحد لها، وندعو لاوسع حملة تضامن مع القوى والشخصيات الاردنية المتمسكة باستقلال الاردن ومصالح شعبه وحقوق الامة العربية وكرامتها.

حزب الوحدة:
تقديم «حشد» للمحاكمة يشكل مثالاً صارخاً لتوجهات الحكومة في هجومها على المعارضة

عقد المكتب التنفيذي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني اجتماعاً استعرض فيه اوضاع الحريات والاوضاع الإقتصادية والمعيشية في البلاد.

ولاحظ المكتب التنفيذي استمرار الحكومة في انتهاكها الفظ للحريات العامة، بما يؤشر على تراجع الديمقراطية في البلاد، وقد تمثلت هذه الإعتداءات والانتهاكات ومنذ فترة بالهجوم على حرية الصحافة وتقديم رؤساء تحرير عدد من الصحف الاسبوعية والحزبية للمحاكمة، وفي التحضير لقانون مطبوعات جديد هو اقرب لقانون العقوبات منه لقوانين الحريات. والهجمة على النقابات تحت شعار «المهننة» والمطالبة بعزلها عن دورها الوطني ... كما طالت هذه الهجمة احزاب المعارضة في محاولة من الحكومة لتحجيم دورها وتهميشها، ولعل تقديم حزب حشد للمحاكمة يشكل مثالاً صارخاً لتوجهات الحكومة... يضاف لذلك سياسة كم الافواه التي ادت الى الزج في السجون بعدد من معتقلي الراي وفي مقدمتهم نقيب المهندسين ليث شبيلات. واكد المكتب التنفيذي ان هذه الهجمة المتصلة والمتراكمة على الحريات جاءت كاستحقاق رئيسي من استحقاقات وادي عربة، ونتيجة لرفض الغالبية العظمى من شعبنا وقواه السياسية والاجتماعية ومعظم مؤسسات المجتمع المدني للتطبيع مع العدو الصهيوني.

وعلى الصعيد الاقتصادي لاحظ المكتب التنفيذي تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل كبير، معبراً عنها بارتفاع الاسعار ونسبة البطالة التي ترزح تحت خطوط الفقر المطلق والمدقع، وحذر المكتب التنفيذي من خطورة ذلك خاصة وان الحكومة في موازنتها لعام ١٩٩٦ لم تقدم اية حلول بل زادت من الضرائب وحدت من الانفاق في المجالات التي تمس مصالح الجماهير الشعبية في البلاد، مما فاقم الاوضاع المعيشية والاقتصادية في البلاد.

وراى المكتب التنفيذي ان الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد جاءت نتيجة لسياسات التصحيح الاقتصادية ارتباطاً بإملاءات صندوق النقد الدولي وعدم مراعاة الاولويات الاجتماعية، حيث لجات الحكومة الى تخفيض العجز في الموازنة عن طريق زيادة الجمارك وزيادة ضريبة المبيعات كما لجات الى الغاء الحماية الجمركية والاغلاقية بما يضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في مواجهة الصناعات الاجنبية.

وقد خلص المكتب التنفيذي في ضوء ما تقدم الى ضرورة القيام باوسع حملة جماهيرية للدفاع عن الديمقراطية وخوض معركة الحريات سواء في اطار القيادة الموحدة مع «حشد» وفي اطار احزاب المعارضة ومختلف تشكيلات ومؤسسات المجتمع المدني .. كما جرى التاكيد على ضرورة التحرك الجاد لمواجهة السياسات الاقتصادية للحكومة، ومن اجل التخفيف والحد من مشكلات البطالة والفقر وارتفاع الاسعار، ومراعاة الاولويات الوطنية والاجتماعية في برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي.

المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة: دافعوا عن « حشد »

فوضت المنظمة العربية لحقوق الانسان بكتاب بعثه الامين العام محمد فائق المحامي هاني الدحلة امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن بتمثيلها في محاكمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد - وفي محاكمة نقيب المهندسين ليث شبيلات.

مذكرة باسماء معتقلي الرأي العام امام اعضاء مؤتمر الحوار البرلماني العربي الافريقي

وجهت اللجنة الشعبية للدفاع عن ليث شبيلات ومعتقلي الراي مذكرة الى اعضاء مؤتمر الحوار البرلماني العربي الافريقي الذي عقد في عمان بينت فيها اسماء معتقلي الراي العام وفي مقدمتهم نقيب المهندسين النائب السابق ليث شبيلات والشاعر كامل نصيرات والكاتب عماد غانم و.د. عدنان الصمادي و.د. احمد الشمالي، وعثمان الضمور، الصيدلاني غسان الداعور، و.د. مازن عبد الفتاح، والمهندس عطا ابو الرشته، واسامة عبد الفتاح عادل، وصالح شلبي، ونصر ذيب ابو سلعوس، وزيد الجابري، وغيرهم من معتقلي الراي والفكر.

وجاء في المذكرة ان السبب الحقيقي لهذه الاعتقالات والمضايقات هو قناعاتهم السياسية السلمية المغايرة للسياسات الحكومية وكذلك احتجاجهم على تفاقم الاوضاع المعيشية والفساد وارتفاع الاسعار والبطالة وليس الذرائع التي تسوقها الحكومة لتبرير هذه الاجراءات وتغطيتها امام الراي العام المحلي والعربي والدولي.

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

من أجل بحث خطة عمل اللجان وانتخاب لجنة تنفيذية دائمة

اللجنة العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع تعقد اجتماعها الاول

تعقد اللجنة العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع اجتماعها الاول الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١١/١/١٩٩٦، وذلك في مقر الحزب الديمقراطي الوحدوي بعمان.

ويأتي هذا الاجتماع في اطار تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الاردني الذي انعقد في ٢٩/٩/١٩٩٥، حيث تم انتخاب لجنة مؤقتة من «١٥» عضواً كلفت بمهمة اختيار اللجنة العليا في مدة لا تزيد عن ٣ شهور.

وقد عكفت اللجنة التنفيذية المؤقتة على اداء هذا العمل وذلك بتسمية اعضاء اللجنة التحضيرية واعضاء لجنة المجابهة وامناء سر اللجان المركزية والقطاعية في ١٧ محافظة وقطاع في جميع انحاء البلاد بالاضافة الى الامناء العامين لاحزاب المعارضة الاردنية وعدد من النواب والشخصيات الوطنية الفاعلة في المجتمع.

وسوف يتم بهذا الاجتماع بحث جدول اعمال مكون من ثلاث نقاط:

١ـ تقرير اللجنة التنفيذية المؤقتة.

٢ـ خطة عمل اللجان.

٣ـ انتخاب لجنة تنفيذية دائمة.

وفيما يلي اسماء اعضاء اللجنة العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع

أولاً: ممثلو الاحزاب:

د. اسحق الفرحان امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي، سالم النحاس الامين الاول لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»، تيسير الحمصي امين سر القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي الاردني، عزمي الخواجا رئيس حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني «وحدة»، عيسى مدانات رئيس الحزب الوحدوي الديمقراطي، محمد الزعبي امين عام حزب العمل القومي «حق»، احمد محمود ابراهيم امين عام حزب جبهة العمل القومي، د. يعقوب زيادين امين عام الحزب الشيوعي الاردني، ملحم التل امين عام حزب الجبهة العربية الاردنية الدستورية «دستورية»، فؤاد دبور نائب الامين العام لحزب البعث العربي التقدمي الاردني، خالد الحطبة، علي الهمشري، عمر ابو الراغب، عبد الرازق سعيد، د. نائل زيدان، وليد عطيوي، عماد ملحس، محمود العملة، محمد النايف، شاهر الرواشدة.

ثانياً: ممثلو مجلس الامة

توجان فيصل، طلال عبيدات، خليل حدادين، حمزة منصور، عبد اللطيف عربيات.

ثالثاً: شخصيات وطنية

بهجت ابو غريبة، تيسير الزبري، حاكم الفايز، د. حسن خريس، حمد الفرحان، سليم الزعبي، عزت العزيزي، فخري قعوار، ليث شبيلات، عبد الرحمن قطارنه، محمد لافي، موفق محادين، جواد يونس، عبد الله حموده، مجلي نصراوين، شريف حلاوة، رزق البطاينة، د. رياض المحيسن، د. لبيب قمحاوي، منور الريماوي، د. محمد العوران، عبد المجيد منصور، هاني الدحلة، ابراهيم الخطيب، وليد عبد الهادي، عبد الرؤوف التل، د. احمد المحادين، مازن الساكت، نجيب الرشدان، ضافي الجمعان، جورج حداد.

رابعاً: ممثلو القطاعات

قطاع المرأة

ماجدة المصري، عيدة المطلق، هدى فاخوري، نوال فاعوري، سهيلة بهلوان، يسرى الكردي، نادية شمروخ، نوال عباسي، رباب النابلسي.

قطاع المعلمين

فرج طميزي، كامل فريجات، محمود البستنجي

قطاع المهنيين

رئيس مجلس النقباء، راضي الشامي.

قطاع الشباب

زيد ابو زيد، جهاد منسي، ناصر علاونه، عز الدين ابو رمان.

المثقفون

د. غالب فريجات، ناجي علوش.

قطاع العمال

عبد الله خليل، سالم حجازين، ياسين زايد، اسماعيل النوباني.

خامساً: ممثلو المحافظات

اربد

علي ابو حسين، محمد نائل عبيدات، عبد الكريم المطلق.

الزرقاء

نضال غانم، نواف شديفات، حسين حريثان.

البلقاء

محمد خليل، فهد العزب، عبد الله سليمان، د. يوسف سميرات.

المفرق

محمد نهار العمري

جرش

محمد ابو مرار

عجلون

د. احمد غريز

الكرك

صبر الرواشدة

الطفيلة

عصري الصوا

معان

لافي قباعة

العقبة

عوض العمري

مادبا

عبد الحفيظ علاوي

فنان اردني يخسر ثلاثة آلاف دولار على طاولة التطبيع!

قام احد اعضاء رابطة الفنانين التشكيليين «خزاف» عصام نصيرات بزيارة الى تل ابيب وحيفا خلال الشهر الماضي من اجل اقامة معرض فني لاعماله، غير ان الفشل كان حليفه، بالاضافة الى خسارة ما يقارب الثلاثة الاف دولار، ولم يتم بيع اي لوحة من اعماله كونه لم توجه له اية دعوة وانما كانت الزيارة والمعرض باجتهاد شخصي منه.

وبعد فشل الزيارة والمعرض حاول التعرف على اشخاص من فلسطين ٤٨ بهدف تاسيس جمعية، واستطاع ان ينهي اجتماعاته بتاسيس الجمعية الاردنية للثقافة والسلام الثقافية الفنية والاجتماعية حيث تركز في اهدافها على توضيح وترسيخ مبادىء السلام.

من وراء القضبان شبيلات لـ الأهالي:

من السجن سأرفع السقف لدى الشعب في الخارج

● حوار عليان عليان

في لقاء سريع من وراء القضبان مع نقيب المهندسين ليث شبيلات، بدا خلاله متماسكاً، واكثر اصراراً على الالتزام بقضايا وطنه وامته، .. اجاب فيه على اسئلة «الاهالي» بعد ان رحب فيها بحرارة، مشيداً بدورها وبدور الصحف الاسبوعية ومستنكراً بشدة التعتيم في الصحف اليومية على قضية اعتقاله.

* ابو فرحان ماذا تقول بعد مرور فترة على اعتقالك؟

ـ اقول لكم أنا حر طليق والشعب خارج السجن هو السجين الحقيقي، وكان الله في عونكم، وارجو ان يفرج كربكم.

* يبدو انك في حالة معنوية عالية؟

ـ بالطبع، قضيتي عادلة، واريد من خلال وجودي في السجن ان ارفع السقف لديكم جميعاً في الخارج.

* كيف تقضي أوقاتك في السجن؟

ـ اقضي وقتي في حفظ القرآن الكريم داخل زنزانتي الانفرادية.

* هل تتابع الحركة السياسية في الخارج؟

ـ لم تنجح الحكومة حتى الآن في عقد مؤتمر لأحزاب المعارضة العراقية، شعبنا هنا أحيل مع العراق ويرفض التدخل في شؤونه الداخلية وهذا ما تحسب له الحكومة الحساب.

وانا اعلنت في ٣١/٦/١٩٩٣ ان الحكومة غيرت موقفها من العراق وانقلبت على نفسها.

* ماذا تود ان تقول من خلال الاهالي؟

ـ اثمن موقف التحرك الشعبي في الخارج، السجن لا يضيرني، واثمن موقف الاحزاب التي وقفت معي وبخاصة موقف «حشد» و«الوحدة الشعبية» و«حزب البعث العربي الاشتراكي»، واثمن موقف النائب توجان فيصل التي هي حقاً ضمير للشعب.

* وأخيراً ما هي الرسالة التي تود قولها لجمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية؟

ـ لتستمر الجمعية، وانا فداءها.

لا للتوأمة

علمت «الاهالي» ان الشيخ احمد البشير الغزاوي والد رئيس بلدية المشارع، رفض توأمة بلدية «بيتشان» بيسان مع بلدية المشارع.

ومما يجدر ذكره ان الشيخ بشير الحسن الغزاوي والد الشيخ احمد البشير رفض التعامل مع اليهود في الثلاثينات والاربعينات.

ومن جهة اخرى رفض شيوخ ووجهاء معان العلاقة مع شركات يهودية تحت يافطات اجنبية، وهذا ما جرى مع الشيخ مشعل ابو تايه على سبيل المثال.

دفاعاً عن الحريات العامة والديمقراطية.وحقوق الانسان

في هذا الركن سوف ندافع اسبوعيا عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان، وننشر زاوية ثابتة لاسماء مختلفة حول هذه المواضيع

تأجيل النظر بقضية المهندس شبيلات لغاية الاحد ١٣/١/١٩٩٦

هيئة الدفاع تتقدم بطلبات حول عدم صلاحية القضاة في هيئة المحكمة

مثل نقيب المهندسين ليث شبيلات امام محكمة امن الدولة صباح الاربعاء ١٣/١/١٩٩٦ حيث انعقدت المحكمة برئاسة القاضي محمد فالح الشرعة وبعضوية القاضيين جلال عيسى ومحمد سعيد الشريدة وبحضور المدعي العام محمود عبيدات، وبحضور «٣٠» محاميا من هيئة الدفاع عن ليث شبيلات التي يتجاوز عددها «١٥٠» محامياً، اضافة الى ممثلي هيئات ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعربية والدولية التي تعتبر جمعيها المهندس شبيلات معتقل راي وتتضامن معه في قضيته على هذا الاساس.

وقد وجهت للمهندس ليث شبيلات تهمتان هما:ـ

١ـ اطالة اللسان على جلالة الملك وولي العهد خلافا لاحكام المادة ١/١٩٥ و ٣ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

٢ـ اذاعة وتوزيع رسالة بين الناس من شانها المس بكرامة جلالة الملك والملكة وولي العهد خلافا لاحكام المادة ٢/١٩٥و٣ من نفس القانون.

وقد تقدمت هيئة الدفاع عن المهندس ليث شبيلات بثلاث طلبات، الاول لمحكمة التمييز والثاني لرئيس محكمة بداية عمان، والثالث لرئيس محكمة امن الدولة، بعدم صلاحية القضاة من هيئة المحكمة، رؤية هذه الدعوة وبالنتيجة ردها وعدم النظر فيها، وذلك حرصا من هيئة الدفاع على اشخاص القضاء النظامي مما يمكن ان يشكل ظرفا او سببا بعدم صلاحيتهم.

وقررت المحكمة مواصلة السير في الدعوة على الرغم من تقديم هذه الطلبات واستجابت لطلب المحامي جواد يونس بتمكين هيئة الدفاع من الانفراد بالمهندس ليث شبيلات ودراسة ملف التحقيق هيئة الدفاع وللاجابة عن التهمتين المنسوبتين للمهندس شبيلات، حيث قررت المحكمة تاجيل النظر في القضية لغاية الاحد ١/١٣. وكان الدفاع قد اثار امام المحكمة عدد من الدفوع تتعلق ببطلان الاجراءات وسوء المعاملة التي تعرض ويتعرض لها المهندس ليث شبيلات اعتبارا من لحظة اعتقاله وحتى هذا التاريخ بما في ذلك حرمانه من الانفراد بهيئة الدفاع من المحامين.

وتجدر الاشارة الى ان النيابة العامة لدى محكمة امن الدولة، وبالنظر لعدم اختصاصها في تهمتي اثارة النعرات بين عناصر الامة واذاعة وثائق ملفقة خاصة بالنقد الاردني فقد قررت تحويل الاوراق الخاصة بهما الى المدعي العام النظامي لانه الجهة المختصة للنظر في هاتين التهمتين.

الحكومة تفض بالقوة اعتصاما تضامنيا مع شبيلات

الاعتداء بالضرب على عدد من المشاركين في الاعتصام

توقيف نائب المهندسين واسلام عبيدات

اقدمت سلطات الامن الاردنية على منع الاعتصام الرمزي الذي دعت له نقابة المهندسين واحزاب المعارضة والفعاليات المهنية والعمالية والشعبية واللجان الشعبية امام مجلس الامة تضامنا مع نقيب المهندسين المعتقل ليث شبيلات ومعتقلي الراي في الاردن.

وكانت جموع المواطنين قد تقاطرت للاعتصام امام مبنى مجلس الامة والذي كان محددا ما بين الساعة التاسعة والحادية عشرة والنصف من صباح الثلاثاء ٩/١/١٩٩٦، لكن قوى الامن التي تجمعت بكثافة امام مبنى المجلس والتي اغلقت كافة منافذ الطرق المؤدية اليه حالت دون تجمع المواطنين في المكان المحدد وقامت بدفعهم بالايدي وبعنف الى الشوارع الخلفية، ثم قام المواطنون بالتجمع مرة اخرى على الطريق الذي يربط كراج «العبدلي» بدوار وزارة الداخلية، حاملين صور المهندس ليث شبيلات، وحاول بعض رجال الامن استخدام العنف لاخذ المذكرات التي كان سيجري تقديمها لاعضاء الوفود البرلمانية العربية والافريقية حول انتهاك الحريات وحقوق الانسان في الاردن، وقد تعرض للضرب والاهانة عدد من المشاركين في الاعتصام عرف منهم اسلام عبيدات، المهندس علي ابو السكر، الكاتب موفق محادين، جهاد المحيسن وفرحان ليث شبيلات كما تم توقيف بعض المشاركين في الاعتصام، عرف منهم نائب نقيب المهندسين عزام الهنيدي، واسلام عبيدات.

ثم توجهت جموع المعتصمين بعد ذلك في مسيرة هادئة الى مجمع النقابات للاعتصام هناك حاملة صور المهندس شبيلات، لكن قوات الامن لاحقت المسيرة في محاولة لمنعها وقامت بخطف وتمزيق صور المهندس ليث شبيلات، ثم احضرت سلطات الامن باصات لنقل المشاركين في المسيرة الى مجمع النقابات، للحيلولة دون استمرارها واجبرت بعض المشاركين فيها على ركوب الباصات.

شجب السلوك غير الديمقراطي

وفي مجمع النقابات احتشدت الفعاليات النقابية والسياسية والشعبية والمشاركين في الاعتصام في قاعة وردهات نقابة المهندسين، حيث تلا رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن معتقلي الراي الدكتور رياض النوايسه تصريحا صحفيا باسم اللجان الشعبية للدفاع عن شبيلات ومعتقلي الراي حول منع الاعتصام الرمزي التضامني مع شبيلات ومعتقلي الراي امام مجلس الامة اشار فيه الى استخدام السلطات الاردنية اساليب غير حضارية وغير ديمقراطية لمنع الاعتصام منها: اغلاق كافة المنافذ المؤدية الى مجلس الامة ومنع السير لكافة المركبات، حيث كان من الصعب جدا الوصول الى مكان الاعتصام/ الاعتداء على العديد من المشاركين في الاعتصام وتوقيف بعضهم /منع المشاركين من القيام بمسيرة سلمية وصولا لمجمع النقابات المهنية، واجبار قسم كبير منهم وبالقوة وبطريقة غير حضارية على الركوب في باصات عامة اعدت سلفا وخصيصا لهذه الغاية/ وتمزيق المذكرة التي كان المعتصمون ينوون تقديمها الى الوفود البرلمانية العربية والافريقية، كما مزق رجال الامن الصور واليافطات التضامنية مع شبيلات ومعتقلي الراي.

كما جاء في التصريح ان المشاركين في الاعتصام المذكور وهم يشجبون ويستهجنون هذا السلوك غير الديمقراطي، يدعون الراي العام وممثلي القطاعات المختلفة الى شجب وادانة هذا السلوك بكافة الوسائل الديمقراطية المتاحة.

كما يؤكدون مطالبتهم بالافراج الفوري عن نقيب المهندسين ليث شبيلات وبقية المعتقلين السياسيين باعتبارهم سجناء راي وليس سجناء «جنح» كما يذكر الاعلام الرسمي.

مساومة اللحظة الاخيرة

وكان المهندس علي ابو السكر قد كشف في بداية اللقاء في مقر نقابة المهندسين عن حضور وزير الاشغال العامة لمقر النقابة في اليوم السابق على الاعتصام وطلبه من اعضاء مجلس النقابة الغاء الاعتصام مقابل السماح لهم باصدار بيان ونشره في الصحف اليومية، لكن اعضاء مجلس النقابة رفضوا ذلك، وعرضوا على الوزير الافراج عن النقيب بكفالة مقابل الغاء الاعتصام.

كما كشف المهندس ابو السكر عن اتصالات هاتفية لكل من وزير الداخلية ومحافظ العاصمة ومدير الامن تطالب بالغاء الاعتصام.

قرارات اللجنة الشعبية

وتجدر الاشارة الى ان اللجان الشعبية للدفاع عن معتقلي الرأي وفي مقدمتهم المهندس ليث شبيلات تواصل تحركها للدفاع عن معتقلي الراي، وقضايا الحريات، حيث قررت في اجتماعها الموسع يوم الثلاثاء ٢/١/١٩٩٦ مايلي: المطالبة بالافراج الفوري عن معتقلي الراي وحث المواطنين ومختلف الفعاليات على زيارتهم في المعتقلات وزيارة ذويهم والتضامن معهم.

٢ ـ اعلان التضامن الكامل مع حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» على خلفية احالته ممثلاً بامينه الاول الى المحكمة ودعوة الجهات والاوساط الشعبية لابداء كافة اشكال التضامن والدفاع عن الحزب.

٣ـ اعلان التضامن الكامل مع صحيفة «المجد» وحث القطاعات المعنية والشعبية على ممارسة كل الضغوط المتاحة لوقف اصدار اية قرارات تحد من حقوقها وحريتها المكفولة بالدستور، واعتبار تداولها شكلا من اشكال التضامن معها.

زيارة شبيلات

وكان الاف المواطنين قد تقاطروا لزيارة نقيب المهندسين ليث شبيلات في سجن الجويدة يومي الجمعة ٢٩/١٢/٩٥ و ٥/١/٩٦، حيث قابلهم بمعنويات عالية مؤكدا ومن وراء القضبان بصوت واثق استمراره في الدفاع عن قضايا وطنه وامته وانه لا يابه بالسجن وانه حر طليق والشعب خارج القضبان هو السجين الحقيقي وتجدر الاشارة الى انه تم منع العديد من الباصات ووسائط النقل القادمة من الجنوب والشمال من الوصول الى معتقلي جويدة يوم ٢٩/١٢/٩٥. كما ان الامطار الغزيرة لم تحل دون وصول مئات الزوار للمهندس شبيلات يوم الجمعة ٥/١/٩٦ حيث شارك في الزيارة العديد من الامناء العامين لاحزاب المعارضة والفعاليات النقابية والشخصيات الوطنية.

كما تم اعتقال عضوين من حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» امام السجن بتهمة توزيع بيان تضامني مع معتقلي الراي، وهما ياسين زايد وفيصل شلطف حيث جرى الافراج عنهما فيما بعد، وكان حزب الشعب الديمقراطي الاردني«حشد» قد نظم زيارة جماعية للمهندس شبيلات، وقد منعت احدى الباصات التي تنقل العشرات من اعضائه من الوصول الى السجن.

اعتقال عماد غانم، والدقة الخامسة والعشرين

● عبد الرحمن سلامه القطارنة

اطلعني الاستاذ عماد غانم قبل اعتقاله على مقالة كان قد بعث بها الى الصحافة بعنوان اعتقال الشبيلات، والدقة الثالثة عشرة، وخلصت المقالة الى ان الساعة دقت ثلاثة عشرة دقة، وكان الدقة الاخيرة رقم ١٣ خطا في حد ذاتها على اعتبار ان الساعة تدق اثنتا عشرة دقة فقط، مشيرا بذلك الى ان اعتقال المهندس الشبيلات كان خطا اصلا لالزوم له. وقد غاب عن ذهن الاستاذ عماد ان عدد ساعات اليوم ٢٤ساعة، وبالتالي قد تصل دقات الساعة الى ٢٤دقة وبالنسبة لنا في الاردن فان اول المهمات هي المحافظة على صورة الوطن الزاهية في الخارج اثناء الدقات الاخرى للساعة الكاملة غير منقوصة، ففي الوقت الذي يذهب فيه بعض الناس على الكرة الارضية الى الخلود للنوم يبدا اخرون على الكرة الارضية ذاتها حياتهم واعمالهم، وهذا ما يهم في هذا المقال، اي العالم الاخر وخصوصا العالم الغربي الذي يتنادى بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان... اي انسان على وجه الارض، علما بان هذه الحرية تعود بجذورها الى حضارتنا وتراثنا العربي

الاسلامي، فمقولة كيف استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا كانت لسيدنا عمر بن الخطاب رضوان الله عليه.

وبالنسبة لنا، فلن يستطيع احد ان يساوم على ولائنا وانتمائنا لهذا الوطن الحر والاغر والاغلى، كما لانتجنى على انفسنا اذا قلنا انه بسبب القرارات غير الشعبية والاجراءات غير المدروسة، قد تراجعت صورة الاردن واهتزت خارجيا وزادت فجوة عدم الثقة بين الحكومة والشعب داخليا، ولاسباب كثيرة، فعلى الصعيد الداخلي نقول وعلى سبيل المثال لا الحصر ان تضخم الاسعار، وارتفاع نسبة البطالة والتضييق على الحريات العامة وحقوق التعبير والنشر والقول والاجتماع وكذلك ما جرى على صعيد التسوية واجراءات التطبيع ابتداء من مدريد وحتى قتل رابين مع ما صاحب هذه الاجراءات غير المدروسة والقرارات غير الشعبية وعجز السلطة التنفيذية عن تحمل المسؤولية او جزء منها، ان هذا وغيره ادى الى انخفاض حالة عدم الرضى وبشكل حاد وملموس، اما على الصعيد الخارجي فقد تم ترويج صورة ايجابية للاردن في العالم اجمع خلال مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقتصادي بصورة لم يسبق لها مثيل وذلك باعتراف الجميع، فلم ينكر ذلك المعارضة وكتابها كما الاخرين،،

وامام هذا الواقع الذي لا يختلف عليه العقلاء لصورة الاردن خارجيا وخصوصا في العالم الغربي، جاءت اجراءات اعتقال المهندس ليث شبيلات ومن بعده مدير مكتبه السيد عماد غانم بشكل غير مدروس كما لو دقت الساعة الخامسة والعشرين التي لا وجود لها اصلا ولا ضرورة لسماعها، فقد غابت عن اذهان محركي الدعوى وبالتهم التي تحتويها المادة «١٩٥» من قانون العقوبات كاطالة اللسان وتوزيع منشورات، غاب عن اذهانهم انها تهم لم يعدلها وجود في الاعلام الغربي لا بل تبعث على الاستهجان والاستغراب لهذا الاعلام، ولا تصب في النهاية الا الى تشويه صورة الاردن المرسومة في الخارج واهتزازها.

فعمل الاستاذ غانم وفر له علاقات شخصية بالصحافيين والاعلاميين من دول الغرب، فهو الذي يرد على هواتفهم ويرتب لهم المقابلات مع المهندس الشبيلات وبالتالي فان اعتقاله لا يتعدى كونه استمرارية للاساءة الى صورة الاردن في الخارج التي بدأت باعتقال المهندس ليث نفسه.

وبعد دعونا نجيب على السؤال الذي يفرض نفسه وبالحاح شديد..

لمصلحة من كل ما جرى؟! من المستفيد من تشويه صورة الاردن داخليا ثم خارجيا واهتزازها؟! وما هي الدوافع يا ترى؟! اعتقد ان الضرورة تقتضي بتفويت الفرصة باسقاط الدعوى عن كافة معتقلي الراي وان ما صدر منهم كان ضمن حرية التعبير عن الراي الذي كفله الدستور، لان الاستمرارية في اعتقالهم ومحاكمتهم لا يعدو كونه استمرارية للاساءة الى الاردن في الداخل والخارج على حد سواء.

اعتقال عماد غانم مدير مكتب ليث شبيلات

اقدمت الاجهزة الامنية على اعتقال السيد عماد غانم مدير مكتب المهندس ليث شبيلات وذلك يوم الاحد ٣١/١٢/١٩٩٥، وتم ايقافه على ذمة التحقيق بعد ان تم توجيه التهم التالية له وهي:ـ

١ـ اطالة اللسان على جلالة الملك والملكة.

٢ـ توزيع بيانات تسيء الى جلالة الملك والملكة، حيث تندرج هاتان التهمتان ضمن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات.

وكان مقررا ان يبدأ التحقيق معه يوم الثلاثاء ٢/١/٩٦، لكن مدعي عام محكمة امن الدولة محمود عبيدات قرر توقيف السيد عماد غانم لمدة اسبوعين على ذمة التحقيق بعد ان رفض الاجابة على اسئلة المدعي العام طالبا السماح له الاختلاء مع محاميه الاستاذ جواد يونس وهو الطلب الذي رفضه المدعي العام.

شبهات وشكوك زيارات جون سلون لاتحاد العمال الاردنيين

الاتحاد العام للعمال ينفي علاقة سلون باليهودية

● كتبت: أمال العطاونه

حطت في ادراج «الاهالي» نسخة من الخطاب الذي وجهه عضو المجلس المركزي لاتحاد نقابات العمال الاردني موسى قويدر الى الهيئة التنفيذية للاتحاد والذي يشكك فيه في نشاطات ما يسمى بـ«الكونفدرالية الدولية للنقابات «الاتحاد الحر» على الساحة العمالية الاردنية. كما انتقد في خطابه التعاون القائم بين الاتحاد وتلك المؤسسة والتي اعتبرها مشبوهة ومشكوك في مصادر تمويلها وفي اهدافها ومراميها.

وجاء خطاب قويدر على خلفية خبر نشر في الصحف المحلية وتحدث عن لقاء تم بين «المكتب التنفيذي لاتحاد العمال واتحاد العمال الحر» حيث مثل الجانب الاول خالد شريم الامين العام للاتحاد ومثل الجانب الثاني في اللقاء جون سلون «ممثل اتحاد العمال الحر».

وقال قويدر ان اللقاء قد تم مع جون سلون الذي تكررت زياراته للاردن بصورة مثيرة للتساؤل خاصة وان المذكور عرف عن نفسه ولاكثر من مرة وبواسطة ورقة مطبوعة قدم منها نسخ لدارسيه الذين اعدهم له الاتحاد العام للمشاركة فيما سمي بورش عمل اقيمت ثلاث مرات، الاولى لعمال وعاملات الغزل والنسيج والالبسة وحضرها اثنا وثلاثين عاملا وعاملة، والورشة الثالثة لخمسة من قادة الاتحاد، وجاء في ورقة التعريف بنفسه انه ممثل لما يسمى «بالجمعية الامريكية الاسيوية العمال المستقلين»، وتحمل الورقة في ذات الوقت تعريفا محددا لمهام هذه المؤسسة التي يمثلها ولمجال نشاطاتها، ولمصادر تمويلها..!

واضاف انه وبغض النظر عن مواضيع البحث في هذه الورشات والتي تنحصر في توجيه الارشادات، والنصائح بضرورة ابعاد النشاطات الحزبية والسياسية عن النقابات العمالية فقد صال وجال جون سلون في محاولاته لتوثيق العلاقات مع عدد من العمال والعاملات ببذل الوعود لهم بانه سوف يعمل على تأمين دعوتهم لزيارة الولايات المتحدة على نفقة مؤسسته.. لمواصلة تعزيز اواصر الصداقة معها..! هذا ولم يقتصر نشاط سلون على اقامة الورش بل تعداها للقيام بزيارة الى عدد من مقرات النقابات العمالية وفي مقدمتها مكاتب الاتحاد العام وخلال نشاطاته هذه كان يعد بتقديم مساعدات قيمة من بينها بناء مقرات جديدة على اراض واسعة مع تزويدها بالالات الطابعة والكمبيوترات الحديثة والاثاث الذي يليق بالمقرات الجديدة وكذلك السيارات الجديدة.

واشار قويدر الى ان ما دفعه لتوجيه هذا الخطاب هو التغييب غير العادي لاعمال المجلس المركزي للاتحاد على اعتباره الموقع الملائم لمثل هذه الملاحظات التي قام بطرحها، لكن ما العمل والمجلس المركزي تغيب بشكل يفقد النزر اليسير الذي يبقى من الديمقراطية للاتحاد في مرحلة التوسع في الاخذ بالنهج الديمقراطي.

وقال ان المقصود من حديثي ليس دعوة لاضعاف العلاقات الدولية مع الاتحادات العمالية العربية والدولية بل على العكس فانا مع تقوية التضامن العمالي دوليا، لكن اذا فكر الاتحاد باستعادة ما فقده عن طريق جون سلون فانه مخطيء وقد ينزلق الى منحدر سحيق لايتفق مع اهدافنا الوطنية، فالمؤسسة التي يعمل معها مشبوهة الاهداف والغايات، مشكوك في مصادر تمويلها، وان عناوين الاتحادات معروفة فهناك الاتحاد العالمي، والاتحاد الحر، وهناك اتحاد عمال امريكا وغيره فلماذا لا يقيم اتحاد عمال امريكا مثلا علاقات مع الاتحاد الاوروبي، ولماذا يتعالى عن هذه العلاقات، ويرسل امثال جون سلون يحمل اسما مشبوها لمؤسسة مشبوهة!

وحذر من الركض وراء وعود المساعدات المالية وانتظار بناء المقرات الكبيرة على اراض فسيحة للاتحاد والمقرات والسيارات الفارهة والرحلات الاستجمامية والات الكمبيوتر يجب ان يسبقها مواقف واضحة من الاتحاد دفاعا عن حقوق العمال الذين نمثلهم، حيث ان هناك آلاف من العمال والعاملات الاردنيين لا تزال اجورهم تتراوح بين الاربعين دينار والمائة دينار شهريا، فلماذا لا يتم البحث عنهم ومساعدتهم في الوصول الى اجور تتفق مع الحدود الدنيا لنفقات المعيشة.

وتساءل عن موقف الاتحاد من الطريقة التي تتعامل بها الاجهزة المختصة مع المؤسسات والتجار الذين يتحكمون بالاسعار، وحصول عضو القيادة في الاتحاد على مكافآت واجور وبدل اتعاب وعلاوات سفر تشكل في حدها الادنى دخل لامهر عامل في مهنته، ومن الضروري التنبه للتقصيرات التي يفرق بها الاتحاد والتي افقدته لمصداقيته.

وفي تعقيب على ما جاء في رسالة قويدر فقد صرح مصدر مسؤول في الاتحاد العام لنقابات العمال الاردني لـ«الاهالي» بان المعهد الذي يمثله جون سلون مدير التعليم فيه يمثل النقابات العمالية الامريكية الاسيوية المستقلة وهو جزء من اتحاد العمال الامريكي ويقدم العون لكل العمال في اسيا ودول المحيط الهادىء والشرق الاوسط، ويقدم الرعاية والمساعدات القانونية وعقد حلقات الدراسة والندوات والتدريب.

كما ان علاقة الاتحاد العام للعمال مع هذا المعهد تنطلق من قرار المؤتمر العام المركزي الذي يقضي باجراء التعاون والتنسيق والتشاور مع كافة النقابات والاتحادات العالمية شريطة ان لاتتعارض مع المصالح الوطنية العليا.

اضافة الى ان علاقة اتحاد نقابات عمال الاردن عضو الكونفدرالية الدولية للاتحادات الحرة ومقرها بروكسل يحتم عليه ان يجري اتصالات وتعاون مع بقية الاعضاء.

اقتصاد

ارض الحكم الذاتي المحدود بلا سيادة ... بلا اقتصاد وطني

● احمد النمري

في محاضرة له في الضفة الغربية اشتكى احمد قريع مسؤول حقيبة الاقتصاد من ضعف وتردي مختلف مرافق البنية التحتية لاقتصاد ارض الحكم الذاتي الاداري المحدود - الطرق - المياه - المجاري - الكهرباء الخ. التي امتنع الاحتلال عن تطويرها وتجديدها منذ سنة ١٩٦٧، مؤكداً ايضا على صعوبة البناء والتطوير الاقتصادي هنا بسبب الشروط والقيود الاسرائيلية المحيطة به، والعقبات المتعددة التي توضع امامه من وقت الى آخر. مشيراً إلى اولوية مهمة نزع هذا الإقتصاد من بطن الغول الإسرائيلي !! على حد تعبيره!!

الدكتور فؤاد بسيسو مسؤول سلطة النقد الفلسطيني كرر بدوره «في ندوة له بمؤسسة شومان» مقولة صعوبة العمل والتحرك في ارض تم استلامها بدون بنية تحتية مضيفا الى ذلك مشكلة التزام سلطة الحكم الذاتي بمناطق حرة مشتركة مع اسرائيل تم النص عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية، كما اشار ايضا الى عدم وفاء الدول المانحة بوعودها كاملة وباقل من ٥٠٪ مما وعدت بتحويله الى السلطة، معبراً عن اعتقاده بانه في الواقع لا يتم تحويل اي دولار بدون الموافقة الإسرائيلية المسبقة.

واستغرب زهدي النشاشيبي استمرار سلطات الكيان الصهيوني في احتساب ثمن المتر من المياه التي يتم تزويد مدن الضفة الغربية بها باسعار تزيد كثيراً عن أسعار المياه المصروفة للمستهلك الإسرائيلي، كما أشار من جانب آخر إلى اختلال الميزان التجاري لصالح الكيان الصهيوني الذي يصدر إلى ارض الحكم الذاتي سلع بما يقارب «١,٢» مليار دولار سنوياً مقابل استيراد «٢٠٠» مائتا مليون دولار فقط.

وتتعدد الشكاوى التي اصبحنا .. نسمعها في اركان سلطة الحكم الذاتي الاداري المحدود بشان تصرفات سلطات الكيان الصهيوني المحتلة بما في ذلك امتناعها عن تقديم التسهيلات، او مواصلتها وضع القيود والعقبات امام تطوير عمليات الاستيراد من السوق الاردني ومن السوق المصري.

وبغض النظر عن التعاطف او عدم التعاطف مع صراخ وشكاوي اركان سلطة الحكم الذاتي الاداري المحدود فلقد كان واضحاً لنا، وللغالبية العظمى من أبناء شعوبنا العربية بان اتفاق اوسلو الذي وقعوه وتداعياته في باريس والقاهرة وطابا لا يضمن لابناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة الحد الأدنى من الشروط الأساسية للسيادة التي في ظلها يمكن بناء وتطوير اقتصاد وطني متكامل ومتوازن.

في بنود صفقة اوسلو الظلامية، وفي الاتفاقيات التنفيذية اللاحقة لها كان ظاهراً قبول القيادة الفلسطينية المتنفذة بالسيطرة الاسرائيلية الكاملة على المعابر والجسور فوق نهر الاردن، وعلى المعابر بين غزة ومصر، وبالتالي الموافقة على بقاء الهيمنة الكاملة على ما يمر اولا يمر من السلع والبضائع، وليس مرور البضائع فقط بل لا تزال اسرائيل تحتفظ بحق السماح او عدم السماح بعودة او عدم عودة اي مواطن فلسطيني في الشتات الى اي موقع في الداخل.

سلطات الكيان الصهيوني تحدد عدد افراد الشرطة، ونوعية الاسلحة التي يحملونها، وتوافق على عدد اعضاء ما يسمى بالمجلس التشريعي، وتوافق ايضاً على زيادتهم بخمسة آخرين بعد اقفال باب الترشيح والتسجيل بهدف تغيير ميزان القوى مستقبلاً في المجلس الوطني الفلسطيني لتسهيل تمرير قرارات الغاء بعض البنود الأساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني.

وبينما كانت سلطات الكيان الصهيوني ترغب منذ الايام الاولى للإحتلال في اخلاء المدن الكبرى وتركها لادارة ذاتية مدنية محلية، مثل ادارة روابط القرى، واعادة التمركز والتموضع لجنودها في المناطق الاستراتيجية، وعلى طول نهر الاردن «مشروع ألون». فإن اعلان اوسلو والاتفاقيات الملحقة به يعني في جوهره، نظرياً وتطبيقياً تحقق نفس الهدف اي بقاء السيادة الفعلية فوق الارض، لرض الحكم الذاتي المحدود، للسلطة العسكرية الاسرائيلية وباقل تكلفة ممكنة.

واذا كان هناك بعض القوى والجهات التي اعتقدت في البداية بامكانية تطوير بعض البنود التفريطية في اعلان اوسلو نحو الافضل، فإن الوقائع على الأرض منذ اوسلو وحتى الآن اثبتت ان الامور سارت ولا تزال تسير يوماً بعد يوم نحو الأسوأ ونحو المزيد من التنازلات ومن انحسار مظاهر السيادة السياسية والإقتصادية على حد سواء.

اصحاب عربات الخضار يناشدون «الامانة» انصافهم

بعث عدد من العاملين على عربات الخضار في سوق الخضار المركزي برسالة مفتوحة الى المسؤولين في امانة عمان الكبرى يناشدونهم فيها انصافهم فيما يتعلق بالرسوم السنوية التي يتم تقاضيها عن عرباتهم وجاء في الرسالة:

نحن العاملون في السوق المركزي على عربات نقل الخضار من داخل السوق الى الخارج والعكس لطالما عانينا من الرسوم التي تتقاضاها منا امانة عمان الكبرى وادارة السوق، حيث يتم استيفاء رسوم تراخيص منا تبلغ ٦٠ دينارا سنويا.

واضافوا: «هل يعقل ان تدفع عربة خضار بثلاث عجلات تعمل بجهد الشخص الذي يعمل عليها ودون ان تتسبب في تلويث البيئة او استهلاك الوقود «٦٠» دينارا كرسوم ترخيص وفي نفس الوقت تدفع بعض الفئات من المركبات التي تعمل بمحرك وتستهلك الوقود وتلوث البيئة لدائرة السير مبلغ «٦٠» دينارا مضافة اليها رسوم التأمين كرسوم ترخيص ؟!

واضافوا «كلنا امل في ان يتم انصافنا وعلى الاقل لو تكرمت علينا امانة عمان وسمحت لنا بالترخيص لمدة اقل ورسوم اقل حيث ان المبلغ المقرر دفعه سنويا يثقل كاهلنا الى ابعد الحدود. نرجوكم انصافنا فقد طرقنا جميع الابواب ولم نجد مجيبا، فالجميع يغلق الابواب في وجوهنا».

الركن الطبي

اشراف: محمد المصري - اخصائي الامراض الصدرية

السعلة والنزلة الصدرية والزكام

السعلة او القحة تعتبر من الاعراض الاكثر شيوعاً بين المواطنين، وغالباً لا يعيرها المواطن الاهتمام المطلوب، الا عندما يصبح السعال مزعجاً وافرازاته البلغمية كثيرة او عندما يصاحب السعال خروج بقع سوداء او دم، مما يسبب له فزعاً ويدفعه الى الذهاب لزيارة الطبيب.

صحيح ان غالبية الحالات المرضية التي تذهب الى عيادة الطبيب تكون حالات بسيطة لا تستدعي القلق حيث ان السعال يمكن ان يكون نتيجة لزيادة الافرازات البلغمية او نتيجة التعرض المؤقت لتلوث ما، واحياناً اخرى يكون السعال ناتج عن التعرض للبرد او ما يسمى بالنزلة الصدرية او التهاب بسيط في القسم العلوي من الجهاز التنفسي مثل التهاب الحنجرة واللوزتين، غير ان السعال الذي ياخذ طابع الاستمرار والحدة والذي يصاحبه خروج البلغم او الدم او غيره من السوائل يمكن ان يكون تعبيراً مبكراً عن امراض جدية تستدعي تدخل الطبيب لفترات تطول او تقصر حسب الحالة والنتائج المخبرية والشعاعية التي تتطلبها الحالة نفسها.

فمثلاً يظهر لدى المدخنين سعال في الصباح بعد النهوض من الفراش قوي و في نفس الوقت ينتج عنه في البداية خروج كمية قليلة من البلغم اللزج وبعدها يزيد السعال وتزيد كمية البلغم وهذا مؤشر على ان المريض بدأ في رحلة الإلتهاب المزمن للقصبات الهوائية وانتفاخ الرئتين او الانفيزيما، كما ان السعال يظهر بشكل حاد في حالة الالتهاب المبكر للقصبات الهوائية خاصة في موسم الشتاء، وهذا الامر ملاحظ بشكل واضح في هذه الايام حيث ان نسبة كبيرة من الناس خاصة الاطفال والشيوخ يعانون من الانفلونزا او النزلة الصدرية، وهذا المرض غالباً ما يكون نتيجة للاصابة بالفيروس في القسم العلوي من الجهاز التنفسي والذي يمتد بعد ذلك لاصابة القصبات والقصيبات الهوائية، وهذا النوع من الالتهابات غالباً ما ينتج عنه سعال جاف ومزعج وكما جميع الامراض التي تسببها الفيروسات ليس مفيداً اعطاء المريض المضادات الحيوية كونها لا تؤثر بالفيروس، وعندما يقرر الطبيب حقن المريض بالانتيبيوتيك يكون الهدف من ذلك مواجهة المضاعفات المحتملة لهذه الامراض.

هناك العديد من الأمراض الخطيرة التي يكون السعال العرض الأول بها، منها مرض السل ومنها التدرن الرئوي ومنها امراض تجوف القصيبات الهوائية وغيرها، والتي تطرقنا لها في اعداد سابقة، ولكن ما يهمنا في هذا العدد هو الانتشار الواسع للنزلة الصدرية والزكام وكيفية الوقاية منها وعلاجها المبكر.

بالاضافة الى السعال غالباً ما يظهر ارتفاع في درجة حرارة الجسم وهزال عام وصداع واحياناً يظهر العرق الليلي وغيرها من الاعراض التي تصاحب النزلة الصدرية مثل ضيق التنفس والشعور بالاختناق..

من الطبيعي ان تكون الوقاية اهم بكثير من العلاج، فمثلاً يجب على المريض ان يرتاح في السرير وان لا يعرض نفسه للبرد، وان يحرص على عدم الاحتكاك خاصة بالاطفال والمسنين اي باولئك الذين يعانون من ضعف المناعة العامة.

اما بالنسبة للعلاج فهو موجه للاعراض اكثر منه لمكافحة الفيروس نفسه. فمثلاً بالنسبة للحرارة يمكن اعطاء المريض جرعات من الادوية الخافضة للحرارة، وبالنسبة للبلغم ان وجد يمكن اعطاء عقاقير مسيلة للبلغم، كما انه مفيد تزويد المريض بالفيتامينات وخاصة فيتامين سي «C» وسوائل وعمل تبخيرة من البابونج والميرمية. اما بخصوص العلاجات او الادوية، يمكن اعطاء المريض مضادات الهيستامين واحيانا المضادات غير الحيوية للالتهابات او المضادات الحيوية لتفادي بعض المضاعفات.

وفي جميع الحالات اذا استمر السعال وخروج البلغم لفترة طويلة نسبياً اي اكثر من اسبوع الى عشرة ايام علينا عرض المريض على الطبيب الاخصائي لمواجهة الحالة.

للعاملات الكادحات في جامعة اليرموك

انهاء خدماتهن وتشريدهن مفاجأة العام الجديد

● كتبت سهير ابو رواق

كما هي عادتها كانت «الاهالي» سباقة للحديث عن هموم العاملات الكادحات في جامعة اليرموك والمشاكل والصعوبات التي تواجههن في العمل، بالاضافة الى الظروف الحياتية السيئة الملازمة لهن، ولقد طرحنا في عدد سابق من «الاهالي» ما تتعرض له العاملات الكادحات من الذل والمهانة في الحمامات - مقرهن الذي وضعته ادارة الجامعة لهن - وكذلك قسوة المشرفات، واهمال ادارة الجامعة، والاحتقار الشديد الذي يتعرضن له من قسم الخدمات والصيانة، هذا الوضع السيء ما زال مستمرا فادارة الجامعة أعطت العاملات وعودا كثيرة ولم تف باي منها، واخر صبر هؤلاء العاملات هو الاستغناء عنهن وانهاء خدماتهن بحجة انهن وصلن الى سن اليأس والعجز. ٥٥ عاما، مع العلم ان كل واحدة منهن رغم الذل والمهانة التي يعشن فيها بحاجة الى كل قرش من هذا العمل لمواجهة ظروف الحياة القاسية.

.. «الاهالي» التقت بعض هؤلاء العاملات وكانت هذه الشكاوى المرّة:

السيدة صفية عياد البطين - ٥٥ عاما - تقول: - اعمل في هذه الجامعة منذ ثلاثة عشر عاما ومسؤولة عن ستة ابناء، واسكن في بيت بالايجار وليس لي مورد رزق آخر سوى عملي في الجامعة، لكن ادارة الجامعة تطردنا بحجة ان اعمارنا قد وصلت الى سن العجز ولا نستطيع ان نقوم باعمالنا على الوجه الاكمل. وليس هذا فحسب بل ان ادارة الجامعة تنكرت لنا وترفض ان تعطينا مكافأة او تعويضا رغم مدة خدمتنا الطويلة في هذه الجامعة التي افنينا اعمارنا فيها وكلما راجعنا ادارة الجامعة بخصوص هذا يقولون لنا يكفيكن الضمان الاجتماعي وهو فقط ستون دينارا هذا ان حصل واخذنا من الضمان، فلا يكفي لسد حاجتنا ولقد تحملنا كل الظروف القاسية للعمل في الجامعة - ثلاثة عشر عاما وانا استريح في الحمامات اتحمل احتقار المشرفات واتذكر قسم الخدمات والصيانة الذي يرفض تثبيتنا لكي يتسنى له ان ينهي خدماتنا في أي وقت يشاء كما هو الوضع الان.

العاملة ام خالد - ٥٥ عاما - تقول: انا من ضمن اللواتي استغنت عنهن ادارة الجامعة، لدي سبعة ابناء الاكبر منهم ١٤ سنة وهم طلاب مدارس ولا احد يعيلهم سواي، واسكن في بيت بالايجار والان الى اين اذهب بعد طردي من العمل، ورغم المهانة والاحتقار الذي تعرضت له طيلة فترة خدمتي وهي اربعة عشر عاما لكنني تحملت كل هذا الاحتقار والمهانة فهل يكون هذا جزاء خدمتي، الرحمة يامسؤولين اين نذهب ومن اين نصرف على ابنائنا؟ هل ندفن انفسنا احياء؟ ومرة اخرى اوكد لكم ان قسم الخدمات والصيانة هو الذي اكل حقوقنا ورفض تثبيتنا وقد اكلوا علي سنة من الخدمة ولم يسمحوا لي بأن اكمل مدة خدمتي الباقية، وهاهم يحرمونني من اتعابي وتعويضي مع العلم انني واغلبية زميلاتي قادرات على الاستمرار في العمل رغم بلوغنا سن الـ ٥٥ عاما.

العاملة ام محمود - ٥٥ عاما - حالتها يرثى لها فهي وحيدة - مقطوعة من شجرة - كما يقولون - تركها زوجها وابناؤها تعيش لوحدها وقد خدمت في الجامعة احد عشر عاما وهي مصابة بهبوط في القلب ومع ذلك تم الاستغناء عنها وانهاء خدماتها ولا احد يعيلها فما مصير هذه العاملة المسكينة؟؟

العاملة حمده احمد صالح - ٥٥ عاما - تقول: - خدمت في الجامعة احد عشر عاما، ولدي ولدان يدرسان في الجامعة وعلى حسابي الخاص وبعد تركي لعملي من سينفق عليهم وعلى تعليمهم؟؟ ولدي ولد تخرج من الجامعة وهو الان عاطل عن العمل بالاضافة الى اربعة ابناء في المدارس فمن سينفق عليهم ؟؟ وقد تقدمت مرتين بطلب ورجاء لرئيس الجامعة ونائبه لتمديد مدة خدمتي او يساعدوني بتعين احد ابنائي لكنهم رفضوا ذلك ولقد حصل لي حادث سير عام ١٩٨٧ وانا في طريقي للعمل وقد اصبت بكسور بليغة واصابات خطيرة اقعدتني عن العمل لكن قسم الخدمات والصيانة وادارة الجامعة رفضوا اعطائي اجازة مرضية كافية للعلاج ولم يعتبروا هذا اصابة عمل بل اكتفوا بان اعطوني اجازة مرضية ثلاثة ايام فقط الثلاثاء والاربعاء والخميس ١٩٨٧/٢/٢٨،٢٧ . ١٩٨٧/٣/١ علما بان الحادث وقع معي يوم الخميس بتاريخ ١٩٨٧/٣/١، وقد اخبرني الاطباء بانني احتاج لفترة كافية للعلاج تفوق الشهرين لكن ادارة الجامعة وقسم الخدمات والصيانة خصموا علي راتبي ولم يعطوني حقوقي، فالحياة قاسية جدا ورغم قساوة المشرفات واحتقار قسم الخدمات لنا لكننا كنا نتحمل هذا من اجل لقمة العيش ولقد افنينا اعمارنا في خدمة هذه الجامعة وسوف نخرج منها ليس لدينا تعويض او اي اتعاب وهي من حقنا بيدين خاليتين. لكن لا يوجد احد ينصفنا ويعطينا حقوقنا. وتضيف العاملة حمدة احمد صالح ان علينا دينا للجامعة بقيمة الف وخمسمائة دينار وقروض مالية اخرى للجامعة لكن من اين اسدد هذا الدين وانفق على تعليم ابنائي في هذه الظروف المعيشية القاسية علما باننا نعيش في بيت قديم من الطين وهو ايل للسقوط في اية لحظة.

العاملة فتحية الشوبكي - ٥٥ عاما - تقول لديها ثلاثة ابناء مشلولين وهي مصابة بالسكري ولا يوجد من يعيلها وينفق عليها وعلى ابنائها، والجامعة وقسم الخدمات والصيانة رفضوا اعطاءها حقوقها وليس لها أي تعويض او اتعاب وقد خدمت في الجامعة اربعة عشر عاما قضتها بالذل والهوان والاحتقار من قبل وقسم الخدمات والصيانة وكذلك ادارة الجامعة.

عاملة اخرى تدعى عائشة - لم تبلغ حتى الآن سن العجز والتقاعد واليأس الذي وضعته ادارة الجامعة للعاملات الكادحات.

هذه العاملة تحدثت لنا بلغة حزينة متمردة قائلة: ابقى على «جوعي» من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة الثالثة عصرا، وطول فترة دوامي استريح في الحمامات ان كان هناك فترة للاستراحة وليس لدينا نحن العاملات غرفة خاصة والاكل لا يصلح في الحمامات لذا اضطر ان ابقى على جوعي حتى اعود الى البيت حتى الصلاة لا استطيع تاديتها داخل الحمامات وانا اعمل في الجامعة منذ ستة عشر عاما ومسؤولة عن خمسة افراد عدا عن كوننا غير مثبتات وقسم الخدمات والصيانة لا يسمع فقط الا كلام المشرفات ونحن محتقرات لا يسمح لنا بابداء رأي او اي وجهة نظر ومصيري حتما سوف يكون كمصير زميلاتي العاملات الاخريات اللاتي تم الاستغناء عنهن وتشريدهن وانهاء خدماتهن وتركهن لغول الجوع والفقر يفتك بهن. وتضيف العاملة عائشة. - هاانحن في فصل الشتاء وليس لدينا تدفئة ونجلس في البرد القارس معرضين للامراض الفتاكة ومع ذلك فلا احد يهتم بنا او حتى يشفق علينا.

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

سواقو الباصات العمومية يشكون «للاهالي»

شركات الباصات تجبرنا على توقيع شيكات تأمين واقرار بعدم المطالبة بحقوقنا!

أصحاب الشركات: يغرقوننا بالمخالفات!!

وصلت الى «الاهالي» شكوى من عدد من السائقين العاملين على الباصات العمومية في بعض الشركات حيث قالوا في رسالتهم ان بعض اصحاب شركات الباصات العمومية المتوسطة يقومون عند توظيفهم للسائقين باجبارهم وتحت ضغط حاجتهم للعمل على التوقيع على شيك تامين بمبلغ ثلاثة الاف دينار، كما يتم توقيعهم على اقرار يتعهدون فيه بعدم المطالبة باي حق من حقوقهم في حالة طردهم او الاستغناء عن خدماتهم.

واضافوا ان الشركة تتقاضى من كل سائق مبلغ دينارين يوميا بدل مخالفات سير بغض النظر ان كان السائق قد ارتكب مخالفة ام لا، الى جانب انه يتم في حال تعطيل الباص خصم قيمة العطل من مخصصاتهم اليومية، كذلك يتحمل السائق عن كل ساعة يتوقف بها الباص المعطل عن العمل ما يوازي نقلة ركاب كاملة.

واشار السائقون الى انه يتم تحديد القيمة التي يجب ان يصلوها في بداية كل يوم، وفي نهاية النهار وعند المحاسبة اذا اكتشف ان السائق لم يحصل على المبلغ المطلوب فانه يتم اقتطاع المبلغ الناقص من اتعابه حتى يكتمل النصاب مما يجعل معظم السواقين مدينين لاصحاب الشركات بمئات الدنانير.

السواقون تسببوا بخسارة للشركة

«الاهالي» بدورها وللتعرف على مدى صحة هذه الشكوى، قامت بعرضها على السيد صالح الصوالحة وهو من المستثمرين في احدى شركات النقل حيث قال ان الشركة تطلب من السواقين التوقيع على ثلاث شيكات بمبلغ ثلاثة الاف دينار قبل قبولهم في العمل لضمان حق الشركة والتي يغرقها السواقون بالمخالفات لان ادارة المرور وامانة المحكمة ترفض استقبال المخالفات الا من صاحب الباص ولم تستخدم الشركة هذه الشيكات نهائيا بحق اي من السواقين بالرغم من ان هناك العديد من التصرفات التي قاموا بها وتستوجب استخدامنا لهذه الشيكات لدى المحكمة لكن الشركة لم تستخدمها الى الان.

وبخصوص الاقرار الذي يوقع عليه السائق قبل البدء في العمل فقد قال الصوالحه انه مجرد اقرار يتعهد به السائق بعدم مطالبته باي حقوق له عند ترك العمل او الاستغناء عن خدماته لانه يحصل على المكافآت بشكل يومي وباضعاف مضاعفة عما يستحقه، وقال ان الذي يقره القانون «راتب شهر عن كل سنة» والسائق لدينا راتبه سبعة دنانير يوميا.

بالاضافة الى ما يقارب الخمسة دنانير مصاريف شخصية يومية.

واضاف ان الشركة قامت ومنذ شهر ايلول باستحداث صندوق امانات يدفع بموجبه كل سائق يوميا دينارين تسجل باسمه كرصيد له كما يسمي جمعية كلما احتاجها سائق لمخالفات يجد مبلغا مرصودا باسمه يسدد منه مايحتاجه ومن لا يحتاج هذا المبلغ يجمع له وعند انهاء عمله وخدمته يصرف له.

وقال ان السبب الرئيسي لاستحداث هذا الصندوق جاء بعد اغراق الشركة من قبل السواقين بمخالفات مرتفعة جدا، مما يتسبب بخسارة مالية كبيرة لها، والشركة لا تطالب السواقين في جميع الحالات بدفع ساعات عطل، وتصليحه في حالة وقوع حادث واذا اثبت السائق ان الباص كان في كراج التصليح فانه لا تحسب ساعات التعطيل على السائق بل على الشركة وفي حالة وقوع حادث وثبت ان السائق تسبب فيه بالسرعة الزائدة والطيش فانه يدفع فتحة الكروكي وساعات التعطيل لكن اذا اثبت ان طرفا اخر تسبب في الحادث نطالبه بجميع الحقوق ولا يلحق بالسائق اي مطالبة لاننا قبل بدء اي سائق في عمله نوقعه على تعهد يلتزم فيه باحترام والتقيد بتعليمات قانون السير على الطرق وعدم السرعة الزائدة والحمولة الزائدة والتتابع القريب والمحافظة على سلامة الركاب والمعاملة الحسنة وتبليغ المسؤولين فورا في حالة تعرض الباص لاي حادث او عطل قبل اتخاذ اي اجراء.

واكد الصوالحه ان بعض السائقين يتصرفون بطرق سيئة مع اصحاب الشركة حيث يتركون الباصات في اي وقت ودون الحضور لتسليم ماجمعوه من اجرة خلال يوم او اثنين او اكثر بحيث يذهب على الشركة مبلغ كبير. اما فيما يخص التامين الصحي والضمان الاجتماعي فان الشركة تكون مسرورة جدا لو استمر احد من السائقين ما يزيد عن ١٦ يوما وهي المدة المحددة للبدء باشراك اي موظف بالضمان او التامين الصحي.

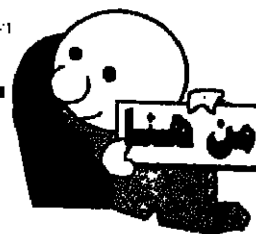
وبالنسبة لتحديد قيمة الغلة التي يجب على السائق تحصيلها بشكل مسبق فقد نفى هذا الادعاء وقال ان هذا كلام غير صحيح وان الشركة لا تقوم بتحديد قيمة الغلة مسبقا والذي يحدث انه ينظر الى القيمة التي يحصلها السائقون على نفس الخط ويتم بناء عليها مقارنة النسبة الواجب تحصيلها ويكون هناك مراعاة للفروقات البسيطة بينها.

النقابة لم تتسلم اية شكاوى

وقال السيد فريد الهزايمه امين سر فرع الزرقاء لنقابة العاملين بالنقل البري والميكانيك ان النقابة هي المرجع الوحيد للسواقين لحل مشاكلهم مع اصحاب العمل حيث ان الاغلبية العظمى من السواقين لا يعرفون ما هي حقوقهم العمالية التي تترتب على صاحب العمل بعد الخدمة الطويلة لديه وان الشيكات التي يتم توقيع السائق عليها حيث يقوم السائق بالتوقيع عليها بمحض ارادته ودون اية ضغوط عليه من قبل صاحب العمل وعند حدوث مشكلة لديه في هذا مع صاحب العمل يراجعنا السائق بعد ان يكون قد سمع من احد زملائه بان النقابة على استعداد للوقوف الى جانبه وعند مراجعتنا يقوم بشرح مشكلته ومن ضمنها التوقيع على شيكات مفتوحة وبدون تواريخ وعند الاستفسار منه عن سبب التوقيع يقول اريد ان اعمل فلو انه رفض التوقيع هو الاخر لما قام صاحب العمل بمثل هذا الاجراء معه ومع غيره ومع هذا قامت النقابة بمراجعة المسؤولين في المحافظة ومنهم محافظ الزرقاء ووعد بحل هذه المشكلة وكذلك اصبح لدى القضاء علم بهذه الشيكات واصبح لا يؤخذ بها عند معرفة انها وقعت كتامين على حالة ولا زلنا لغاية الان نعمل جاهدين للقضاء على مشكلة التواقيع على الشيكات.

كما يقوم اصحاب العمل بتوقيع السائق على مخالصة عمالية لديهم بحجة عدم مطالبة السائق باية اتعاب مستقبلا. عند انهاء عمله وانه قد استلم كافة حقوقه العمالية وهذه المخالصة غير قانونية طالما لم توقع لدى دائرة رسمية او لدى النقابة.

وبالنسبة لفترة توقف السائق للتصليح وحول فترة العطل و ان يدفع السائق فترة العطل وحول هذا الامر فلغاية الان لم يراجعنا اي سائق بهذا الخصوص ونحن على استعداد لبحث هذا الموضوع مع ذوي الشان عند مراجعتنا به كما ان التباين بين سائق واخر امر موجود في جميع خطوط الحافلات في المملكة وليس على مستوى عمان والزرقاء فمن السواقين من ياتي باكثر من غيره لعدم انضباطه وعدم التزامه بقواعد السير وقانون النقل على الطرق حيث يقوم بتحميل ركاب زيادة ولا تهمه المخالفة طالما هو موجود في العمل وصاحب العمل يسمع رأيه بغيره من زملائه السواقين ويطعن بهم من الخلف من اجل البقاء في العمل.



وشوشات



جديله ...

بعض النساء يقصصن شعر الطفلة الأجعد، ويرمينه في مجاري المياه .. لينبت مكانه شعر ناعم وجميل.

وكنا صغاراً حين ينخلع لنا ضرس، نرميه في الهواء قائلين: «يا رب خذ سن الحمار!!! وأعطيني سن غزال!»

وأنا سأقطع جديلة العام الذي رحل، وأدوسها بحذائي، علّ هذا الحذاء يخطو هذه المرّة إلى عام وعالم ناعمين جميلين كوبر الغزال.

لكن ماذا لو جاء العام القادم بلا جديلتين بالمرّه ... وبأسنان فقط؟!

● «درويش ...»

تم في اواخر الاسبوع الماضي طلاق السيد خليل من السيدة زوجته «والتي نمتنع عن نشر اسمها مراعاة للتقاليد المرعية، وخشية من زوجها الحمش التي ما زالت سلطاته نافذة عليها وعلى اهلها رغم الطلاق».

وقد تشرد في الشوارع خمسة صبيان وثلاث بنات وابنتان بالتبني، نتيجة هذا الطلاق المتسرع والذي شجبته معظم وكالات الانباء باستثناء «شينخوا» التي تجاهلت الموضوع لاسباب غير معلومة.

وعلم ان دوائر الخارجية في دول العالم ومنظماته الاقليمية والدولية تدرس بتأن اتخاذ موقف مناسب حيال هذه الأزمة المتفجرة.

وقد استقبل السيد خليل مبعوثين من عدد من العائلات الصديقة «ليس هناك شقيقة!» في جهود لرأب الصدع بين خليل وحرمه.

خليل ـ كما افادت مصادرنا ـ متعنت ومصر على الانفصال، وتقرير مصيره، بحجة ان السيدة مطلقته قليلة أدب ولديها نزوع انفصالي!

وفي متابعة حثيثة لنا، علمنا، ان السيد خليل كان قد بهت «بما معناه فوجيء»، وانكتم زفيره لدقيقتين حين سمع المستورة تردد اغنية ملتزمة تقول: خذ الدبلة وطلقني!

فطلاها بتهمة إطالة اللسان!



قالوها .. ومضوا!

* فشل معبرٌ عندي افضل من نجاح تافه

ـ هنري جيمس

* يظل الألم عاجزاً عن ايذائنا إلى أن نخضع له فننكسر أمامه.

ـ شارلز كنجسلي

* تبدأ متاعب الانسان عندما يصبح قادراً على أن يفعل كل ما يشاء.

ـ هكسلي

كلمات...

.. يحدث احياناً ان يقرأ احدنا شيئاً، فيراه رائعاً ويودّ لو يشرك كثيرين معه في تذوّق هذه الروعة، حدث ذلك، وودت لو نتذوق معاً هذه الكلمات من رواية «من اكون في اعتقادكم؟!» للمفكر الفرنسي روجيه غارودي:

ـ إن كل حركة في حياتي هي كلمة من قصيدة ...

ـ لست ذلك الذي يعمل، ولكني آلته فقط...

ـ كنت سابقاً قد رفضت الربَّ حتى لا احدّ الإنسان.

ـ سألني: لماذا أتيت من البحر مع آلهتك الثلاثة؟ جاء الجواب من أبعد مني، من دوني: لا وجود للحب بلا العاشق ولا المعشوق...

ـ لكل شيء من الأشياء صوت فريد، حركة تكمن فيه، الرعشة الخاصة بكل كائن، الموسيقى التي يمكن أن تكون إسمه الحقيقي...

ـ ونستمد من قيامة اللهيب إيماناً جديداً بمعركتنا...

ـ ليس المسيح في الرغيف، إنه في الرغيف المقسم .. إنه فعل التقسيم، المشاركة التي تبشر وتنادي زمناً يتقاسم فيه الرغيف ... ولا يباع.

ـ إن الرب هو ما يعطي، في أشد المواقف يأساً، طاقة اضافية...

ـ فلم يكن لنا بعد ما نعطيه اولئك الموشكين على الموت إلاّ موتنا...

ـ لم يبق حتى للموت ما يأخذه منا.

ـ واتحدث إلى هذا الشعب: إن جزيرتنا تواجه افظع محنة منذ اخترنا ان نعيش عيشة رجال...

ـ رائع ان تبكي لانك أرقت دم الوردة، إن هناك أناساً لا يبكون حتى لدم المسيح المراق.. هناك بلدان لا تنبت فيها الورود بعد. هنا كثير من البيوت وكثير من الناس في البيوت .. ولكنها مع ذلك صحراء!

● «روجيه غارودي»

... وخزة دبوس



ماذا يفعل القانون بوجود الجنرال؟!

طاهر العدوان

من رواية «حائط الصفصاف»

الحديقة الصغيرة

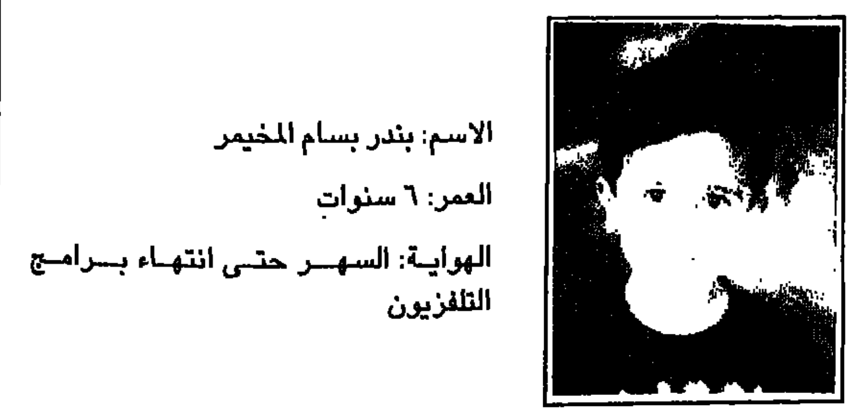
... أهلاً باطفالنا الأحباء كل خميس في الجنّة الصغيرة...



الاسم: رنا ورندا خالد الزغل

العمر: ثلاث سنوات

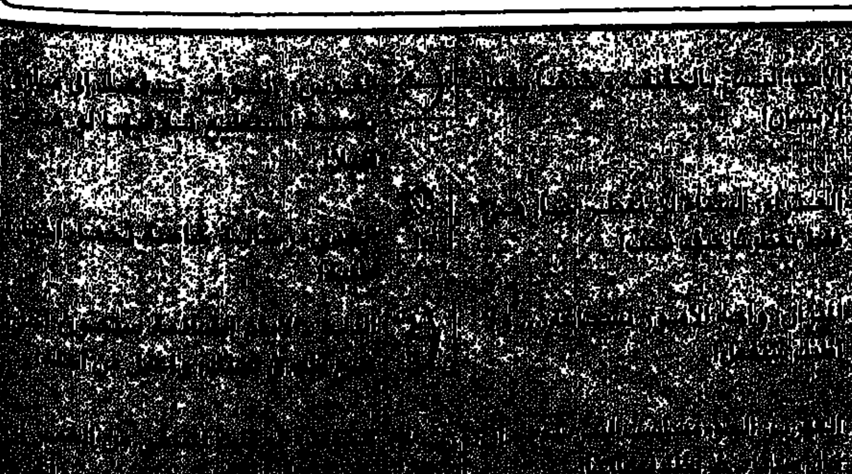
الهواية: الضحك ومشاهدة برامج الأطفال.



الاسم: بندر بسام المخيمر

العمر: ٦ سنوات

الهواية: السهر حتى انتهاء برامج التلفزيون





فضاؤها مخيم الوحدات.. واحداث السبعين

في خطوة هي الاولى من نوعها منذ نهاية الاحكام العرفية قامت دائرة المطبوعات بمصادرة رواية «طيور الحذر» للشاعر والروائي ابراهيم نصر الله الصادرة حديثا عن دار الآداب في بيروت في ٣٣٠ صفحة، دون ابداء اية اسباب لتكون بذلك اول نص ادبي يتعرض لهذا الاجراء منذ عام ١٩٨٩.

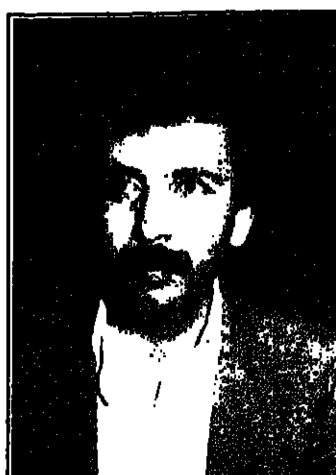
تبدو هذه الرواية وهي الرابعة للمؤلف اضافة الى دواوينه الشعرية الثمانية ـ اغنية لتمجيد الطفولة، التي تقوم بدورها بتمجيد القيم الانسانية الكبرى خلال السنوات المظلمة التي مرت بها القضية الفلسطينية في الخمسينات والستينات، وانعكاسات مرحلة الاربعينات والشتات الفلسطيني.

بطل الرواية طفل صغير ترصد الرواية تفاصيل حياته منذ ما قبل مولده وحتى بلوغه الثالثة عشرة من عمره، متتبعة بداية تفتحه على تفاصيل العالم ومكرسة الجزء الاكبر لعلاقة هذا الطفل بالطيور حيث يقوم باصطيادها وتعليمها الحذر حتى لا تقع في فخاخ الاولاد الاخرين، مشكلا بذلك حلف الطفولة والجناح في عالم مليء بالموت والقيود واستلاب الحريات.

امضى ابراهيم نصر الله اربع سنوات كاملة في كتابة هذه الرواية اضافة الى فترة التحضير وتدور احداثها في مخيم الوحدات وفي وصفه لتجربة نصرالله الروائية يقول الدكتور فيصل درّاج الذي قدم الرواية في طبعتها البيروتية : لقد ذهب ابراهيم بروايته الى اقاليم جديدة قوامها الانسان المغترب والماساة الفلسطينية اليومية المرفوعة الى مقام ماساة انسانية شاملة، والامر لا يمس الموضوع انما يعالج المنظور اولا اذ المنظور الجديد يستدعي بنية روائية ولغة روائية جديدتين او يستدعي لغة رحبة لاضفاف لها، ويمكن القول ومن دون مجازفة تذكر: تشكل كتابة نصرالله الروائية المحاولة الاكثر جدية وموهبة في تجديد وتطوير الكتابة الفلسطينية منذ محاولات غسان كنفاني في «رجال في الشمس» ومأثرة اميل حبيبي في نصه الكبير «المتشائل».

وقد وصفت الدكتورة سلمى الجيوسي مديرة مشروع بروتا لترجمة الادب العربي روايته الاولى «براري الحُمى» بانها واحدة من اجمل ما قدم العالم العربي من روايات في حين وصف الروائي والشاعر الانجليزي جيرمي ريد ـ في مقدمته للرواية عند صدورها بالانجليزية ـ اسلوب نصر الله قائلا: ان ذهنه قادر على انشاء اهرامات تناطح السماء، او تفجير نبع جارف من سطح صخري، وقد كانت رحلته عبر النيران، ويستطيع المرء ان يقول : ان كلماته تحرق الورق انها تصل الى ما هو الاهم في الفن وهو العملية التحويلية التي يفقد فيها العالمان الداخلي والخارجي تمايزهما ويندمجان احدهما في الاخر.

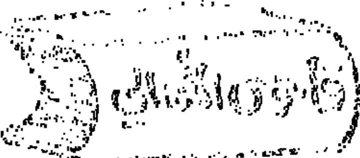
نال ابراهيم نصرالله سبع جوائز عن شعره ورواياته وترجمت روايته «براري الحمى» الى الانجليزية وديوانه «الحوار الاخير قبل مقتل العصفور بدقائق» الى الالمانية، وترجمت مختارات من قصائده الى الفرنسية ، الانجليزية، الروسية، البولندية، وله ايضا كتاب «الامواج البرية» سيناريو



الانتفاضة.

صدرت طبعات كتبه في بيروت، بغداد ، طرابلس، القدس، دمشق وعمان. وقد اثار اعتذاره عن قبول جائزة الدولة للشعر عام ٩٣ عاصفة كبيرة في الساحة الثقافية الاردنية حيث ايده عدد كبير من الكتاب عبر مقالاتهم التي كتبوها ونشروها في الصحف الاردنية والعربية.

والى ذلك اقام ابراهيم نصرالله عام ٩٤ معرضا تشكيليا مع اثنين من الروائيين الاردنيين بعنوان «كتاب يرسمون» كما يقام الان له معرض فوتغرافي في دارة الفنون التابعة لمؤسسة عبد الحميد شومان بعنوان «مشاهد من سيرة عين» ويلاقي نجاحا متميزا.



«الطابور الخامس»

تعبير سياسي يرمز إلى الخونة والمخربين من داخل المجتمع لصالح عدو خارجي في حالة عداء او حرب مع الوطن والقيادة السياسية فيه.

ويعود التعبير الى فرانسيسكو فرانكو الذي أعلن إبان الحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٥ـ١٩٣٩ انه يهاجم مدريد باربعة طوابير من الخارج ويساعده انصاره من داخل مدريد في طابور خامس.

«موسوعة السياسة»

يحدث عند العرب ... فقط!

* واشنطن ولندن تؤكدان: الحكم في السعودية «في أيد أمينة» ومستقر، البعض تساءل بكل براءة بصفتَهما ماذا تؤكدان؟! وتطمانان وتطمئنان؟

* استذكر المواطنون «غير الأبرياء أبداً» عندما سمعوا اذاعة عمان تقول: «مقتل المهندس»، استذكروا ما قالته الاذاعة المذكورة عن «الشهيد رابين» .. وسبحان من يحبّب الناس بالناس.

* فرض الجيش اللبناني حصاراً كاملاً على مخيم عين الحلوة، واغلق ٤٧ طريقاً من وإلى المخيم، بحثاً عن مواطن فلسطيني مطلوب ... حدث هذا الأسبوع الماضي، وما زال الجيش يعزز تواجده!!

بطاقة إلى ...

في هذا الركن الصغير سنكتب أعزائي كل اسبوع كلمات دافئة، ونترك لك أن تهديها لمن تشاء!

من ... إلى ... مع المودّة.

نادني من آخر الدنيا ألبي
كل درب لك يفضي
فهو دربي
يا حبيبي أنت تحيا
لتنادي
يا حبيبي: أنا أحيا
لألبّي

«فدوى طوقان»

نحاول أن نجعلك تبتسم

اعلن مكتب للصداقة انه سيؤسس جمعية للأزواج المضطهدين، والذين لا يملكون من امرهم شيئاً... وفي صبيحة اليوم التالي جاءت إلى المكتب عشرات الزوجات ليقدمن طلبات انتساب لأزواجهن!

لجان المرأة فرض وصاية واحتواء للمنظمات والهيئات النسائية الأهلية وتنفيذ لارادة وبرنامج الحكومة والدفاع عن معاهدة السلام

الاطار الجديد هو اتحاد الحكومة في القطاع النسائي

● كتبت آمال العطاونة

اثار الإعلان عن تشكيل لجان المرأة الوطني الاردني حفيظة ومخاوف الاوساط النسائية والمنظمات والجمعيات والاتحادات النسائية القائمة.

«الاهالي» حاولت الالتقاء بعدد من الفعاليات وممثلات الإتحادات والجمعيات والهيئات النسائية وكانت هذه الاراء.

الدكتورة هدى فاخوري قالت يشكل الاعلان عن تشكيل لجان المرأة الوطني الإردني في رأيي تعدياً خطيراً على حق النساء بتنظيم انفسهن بعيدا عن المؤسسات الحكومية او شبه الحكومية، فالاساس في العمل غير الحكومي المنظم هو العمل الميداني لفئة النشيطات في المحافظات والألوية وفي اماكن تجمع النساء من خلال العمل اليومي تبرز القيادات المحلية الواعية القادرة على قيادة المؤسسات النسائية غير الحكومية وذلك ضمن القوانين والانظمة.

واضافت ان دعوة النساء عن طريق المحافظين لتشكيل لجان والاعلان عنها بوجود ممثلين عن الحكومة، يعد تدخلاً سافراً في شأن كان يجب ان يظل بعيدا عن التدخل الرسمي، وكان الاجدى ان تجتمع النساء عن طريق مؤتمر شعبي للمطالبة بتغيير قانون الاتحاد النسائي الاردني ليصبح قانونا شاملاً قادرا على تلبية حاجات النساء وانتسابهن اليه بحرية بطريقة فردية او على شكل جمعيات، هذا وقد سبق للنساء عقد مؤتمر شعبي قبل ثلاث سنوات ولم تتابع لجنة المتابعة اعمالها نتيجة لظروف لا نريد الخوض بها الآن.

كما ان تشكيل اللجان قد اثر على الاتحادات النسائية الاردنية إذ ان الامكانيات التي ستتوفر «للجان المرأة» ودعم الحكومة ممثلا بصندوق الملكة علياء، والبلبلة التي سيخلقها تعدد المؤسسات النسائية سيؤثر على عمل المرأة وعلى حريتها في ابداء رأيها الخاص بعيداً عن تأثيرات الفائدة الشخصية وهذا سيبعد النساء الكفؤات المؤهلات للقيادة لصالح النساء القادرات على التقرب من أولي الامر مما سينعكس بالتالي على الاداء على المدى البعيد.

لا تنظيم جديداً محل تنظيمات قائمة

السيدة املي نفاع قالت انطلاقاً من قناعتي التامة بأهمية تعزيز التعددية في الاردن من خلال تنظيم كافة القطاعات فانني ارحب بتنظيم النساء في كل بقعة من الاردن من قبل مختلف القوى والفعاليات شريطة ان لا يحل اي تنظيم جديد محل التنظيمات القائمة والتي تعمل منذ عشرات السنين والتي لها جمهورها الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بها.

لكن المخاوف التي عبرت عنها ممثلات المنظمات النسائية القائمة حول اعطاء تجمع لجان المرأة الصفة القانونية مردّه الاهتمام الذي بذلته مختلف الاجهزة الرسمية بهذا التنظيم ودعت له وغطت فعالياته بينما يتم تجاهل فعاليات عديدة تقوم بها التنظيمات القائمة، وقد اعيد للاذهان التجربة السلبية السابقة عندما حلت جمعية النساء العربيات في الاردن، والاتحاد النسائي في الاردن على اثر قيام الاتحاد النسائي الاردني العام.

وللخروج من هذا الوضع الذي اثار البلبلة والمخاوف والتساؤلات قالت السيده نفاع لا بد من تشكيل لجنة عليا لشؤون المنظمات غير الحكومية بما في ذلك هذا التجمع الوليد للتنسيق فيما بينها، خاصة وان قضية المرأة تتطلب تضافر جميع الجهود والقوى.

اسمى خضر

الاتحاد تفاجأ بتسجيل اللجان القانوني

المحامية اسمى خضر - رئيسة اتحاد المرأة الاردنية قالت ان اللجنة التنفيذية لاتحاد المرأة الاردنية كانت قد ناقشت في اجتماعها بتاريخ ٢٨/١٢/٩٥ موضوع لجان المرأة تعقيباً على الدعوة الموجهة لبعض العضوات لحضور المؤتمر العام للجان وكان قد تم التباحث حول موقف الاتحاد والاتفاق على بعض التوجهات لطرحها للنقاش في القانون وانه قد اعلن عنه فعلا في المؤتمر، ولم يكن المؤتمر مخصصاً للنقاش. وبناء عليه فان رئيسة واعضاء الاتحاد قد التقين الاميرة بسمة في اجتماع موسع بحضور ما يزيد على «١٠٠» من عضوات الاتحاد من مختلف الفروع المنتشرة في انحاء المملكة وتم التأكيد على ان لجان المرأة ليست بديلاً عن الاتحاد، وكما انها منظمة غير حكومية تنظم كمولود جديد للمنظمات غير الحكومية الهادفة للنهوض باوضاع المرأة الاردنية الا ان اتحاد المرأة الاردنية اكد على ضرورة توفر تكافؤ الفرص بين المنظمات غير الحكومية وخاصة من المؤسسات غير الحكومية والحكومية وضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي. بشكل متساو لهذه المنظمات واستعرضت عضوات الاتحاد في اللقاء بواعث القلق، واكدت الاميرة بسمة ان اللجان ليست سياسية وانما مسجلة حسب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية وبان الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة تخص كل نساء الاردن وليس كل عضوات اللجان فقط، كما وعدت بان تبقى اللجنة الاردنية الوطنية لشؤون المرأة. والاميرة بسمة على راسها هيئة وطنية لكل النساء تتعاون وتنسق الجهود مع مختلف المنظمات غير الحكومية ومنها اتحاد المرأة الاردنية.

دعم الأطر القائمة وتطويرها

الصيدلانية حياة مسيمي رئيسة اللجنة التنفيذية النسائية في جبهة العمل الاسلامي قالت: اعتقد ان الحكم على تجمع لجان المرأة الاردنية وتأثيره على الحركة النسائية والذي تم الاعلان عن تشكيله يوم الجمعة ٢٩/١٢/٩٥ سابق لأوانه خاصة وان هذا التجمع ما زال لغاية الآن غير واضح من حيث التشكيل وآليات الاختيار والبرامج المطروحة.

املي نفاع

وان كنت شخصيا اميل الى عدم انشاء تجمعات واطر نسائية جديدة فان المشكلة ليست في عدم وجود الأطر وانما في عدم تفعيلها وتطوير اداتها، وكنت اتمنى ان تتوجه الجهود لدعم الأطر القائمة وتطويرها، واود ان يكون التجمع الحديث شمولياً للمرأة الاردنية على اختلاف مستوياتها العملية والعلمية وتوجهاتها السياسية، وان يبتعد عن الانتقائية والاصطفاء، وان يوجه الجهود لدعم المرأة الاردنية والاخذ بيدها يداً بيد مع الاطر النسائية القائمة، وكما يقال فان البقاء للأصلح والاقرب الى الجماهير النسائية.

التجمع جاء ليمثل وينفذ ارادة وبرنامج الحكومة في القطاع النسائي

السيدة ماجدة المصري امينة رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» قالت: نحن لم نفاجأ بالاعلان عن التجمع، كافة الخطوات والتحضيرات التي جرت على امتداد ثلاث سنوات، تؤشر بوضوح للوصول الى مثل هذه النتيجة بل ان التطورات الجارية في البلاد مع سائر المؤسسات الشعبية تدلل بوضوح أن الحكومة خططت بدقة وما زالت، لاحتواء العمل الشعبي المؤسسي، للوصول إما الى تهميش دور المؤسسات التي تحمل برنامجاً يعارض برنامج الحكومة للعمل في القطاع، بضرب وحدتها وتفتيتها او احتوائها وفرض الوصاية عليها والجديد هنا انها ترمي بثقلها المباشر من اجل بناء تنظيمها الشعبي في القطاع النسائي.

نعم ... وكما أشرنا في البيان الصادر عن المكتب التنفيذي لـ «رند» هذا الاطار الجديد هو اتحاد الحكومة في القطاع النسائي، ومسجل ومقدم للنساء على أنه شعبي، وبالتالي سيلقى كل الدعم المعنوي والمادي والنظامي لطبيعته الرسمية، وسيزاحم المؤسسات الشعبية من موقعه الشعبي وبكل القوة التي يملك ... الأمر الذي سيضعه لاحقاً في موقع تهميش دور المنظمات غير الحكومية الاخرى قياساً بما يملك ويلقى من

ماجدة المصري

دعم واسناد، او سيحتويها ويبتلعها.

السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح، ما العمل؟؟

برأينا على المنظمات والاتحادات والفعاليات النسائية ان تعلن موقفها من ذلك... على الأقل لنزع الصفة الشعبية عن هذا الاطار... وتقديمه للنساء كما هو... وتصارع من أجل استقلاليتها ورفض الوصاية والاحتواء والتهميش وهذا لن يكون الا ببلورة هوية هذه الأطر التي تميزها... وتميز دورها وتاريخها امام النساء، واعني هنا تحديداً اتحاد المرأة الاردنية، الأكثر تهديداً بالاحتواء والتهميش، وصفته الاتحادية الواسعة وطبيعة عضويته واهدافه.

فرز الهوية هو الذي يحمي الاتحاد من التهميش ويحافظ على استقلاليته .. وموقعه في الحركة النسائية، واعني الهوية الشعبية والديمقراطية والوطنية للاتحاد.. الامر الذي يجب ان يجعل هدف الدفاع عن هذه الهوية بكل ما تعنيه من مضامين برامجيه وتنظيمية مهمة تحتل الدرجة القصوى من الاهتمام عند الاتحاديات المتمسكات بهذه الهوية.

الاتحاد النسائي الاردني العام

حرصت «الاهالي» على مدى اربعة ايام الاتصال بالاتحاد النسائي الاردني العام، ممثلاً برئيستها الدكتوره هيفاء ابو غزاله، لمعرفة رأي الاتحاد بالموضوع. وللأسف كانت رئيسة الاتحاد في حالة انشغال مما حال دون اجراء حديث معها. وسنعمل على استقبال رأيها في الاسبوع القادم.

« رند » تحذر من فرض «تجمع لجان المرأة» ووصايته على المنظمات النسائية الشعبية

اصدرت رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» بيانا بمناسبة الاعلان عن تأسيس «تجمع لجان المرأة الوطني الاردني» دافعت فيه عن استقلالية المنظمات النسائية غير الحكومية، ورفضها الوصاية او الاحتواء.

وجاء في البيان:

ان الاعلان عن تأسيس «تجمع لجان المرأة الوطني الاردني» يأتي تتويجا لمجمل الخطوات التي ابتدأت منذ ثلاثة اعوام لدى الاعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية العليا لشؤون المرأة بهدف وضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية في الطريق الى مؤتمر بكين النسائي العالمي.

ومبكرا تدارست فعاليات وممثلات الهيئات والتنظيمات النسائية بتلاوينها واتجاهاتها المختلفة هذا الامر واعتبرته تجاوزا للحركة الشعبية النسائية باطرها التاريخية القائمة ،ووجهت مذكرة الى اللجنة الوطنية تعكس فيه وجهة نظرها وتخوفها من ان تتحول اللجنة الى اطار نسائي جديد وهيكل نسائي يمتد الى جميع انحاء البلاد خاصة وانها كانت بصدد المطالبة بقانون خاص للاتحاد النسائي الاردني العام على ضوء نتائج قرارات محكمة العدل العليا التي اسقطت عضوية ١٥ الف امرأة في الاتحاد حين اقرت بأنه اتحاد نوعي للجمعيات الخيرية فقط. وادارت الحكومة حينها الظهر لمطلب الحركة النسائية الاردنية بقانون خاص للاتحاد كان من شأنه ان يؤمن للحركة النسائية الاطار الموحد والممثل للمرأة الاردنية الكفيل بحماية هذه التجربة ومواصلتها.

إننا في «رند» في الوقت الذي ندرك فيه ان قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ يفسح المجال لتأسيس اي تنظيم او تجمع نسائي غير حكومي، وأن هذا حق مكتسب لنساء الاردن نتمسك به، بل ونطالب بتطبيقه دون تمييز الا اننا نعتبر ان هذا التجمع «لجان المرأة» ليس مجرد جمعية سجلت وفقا لقانون الجمعيات بل هو - بغض النظر عن الاسم - عبارة عن اعلان تأسيس الاتحاد النسائي الرسمي اي «الحكومي» وهذا امر ظاهر للعيان ويتجلى من خلال ما يلي:

ان «لجان المرأة» تشكلت بقرار رسمي - حكومي، عبر المحافظ والمحافظات وبالتالي «وزارة الداخلية» وتلقت كل اشكال الدعم المعنوي والمادي والنظامي، حيث تم تسهيل امتدادها الى جميع انحاء البلاد عبر الهياكل الادارية الحكومية، من غير ان يكون لها مرجعية قانونية على امتداد السنوات السابقة سوى «القرار الحكومي».

عملت هذه اللجان وتعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية العليا المشكلة بقرار من رئاسة الوزراء وبمشاركة عدد من الوزراء والشخصيات، بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية. اي البرنامج النسائي الذي وضع وفقا لرؤية وسياسة الجهات الرسمية.

كما يأتي تسجيل هذا الاطار في وزارة الداخلية ليأخذ الطابع الاتحادي النسوي والسياسي، وهذا ما تم اعلانه في الاهداف والتعريف لهذا الاطار، في الوقت الذي يحرم فيه على الجمعيات والاطر النسائية وفقا لقانون الجمعيات نفسه التدخل في الشؤون السياسية بل وتجري ملاحقتها على اي تعبير عن الاهتمام السياسي. اي انه هو الاطار النسائي عمليا الذي سيحمل البرنامج النسائي والسياسي للحكومة بكل مضامينه والتي سمتها الرئيسية في هذه المرحلة الدفاع عن معاهدة السلام مع اسرائيل وتجلياتها عند القطاع النسائي.

وبعيدا عن الدخول في تفاصيل النظام الاساسي الذي اعلن عنه. فمن الواضح ان هذا الاطار قد تم تشكيله بقرار فوقي، وبهيئات فوقية «محكمة»، ولم يشكل بناء على قرار الهيئة العامة التي اعلن عنها وعددها «١٥٠» الف امرأة.

إننا في رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» في الوقت الذي نؤكد فيه على صحة ما استشعرته مبكرا، ومنذ ثلاث سنوات، ممثلات الهيئات النسائية الاردنية بان هذا الاطار سيعمل على ان يطرح نفسه، الاطار النسائي البديل للاطر الاتحادية والمنظمات غير الحكومية القائمة ، بل هو الاوسع والاشمل بكل ما يملكه من دعم وسند مادي ومعنوي وقانوني، ندرك جيدا ان تأسيس مثل هذا التجمع في القطاع النسائي غير معزول عن سياسة الحكومة في الاعتداء على سائر المنظمات الشعبية والنقابية في البلاد ومحاولات تفتيت وحدتها التنظيمية وبالتالي البرنامجية والتدخل في شؤونها وانظمتها وحتى سير انتخاباتها وتشكيلاتها القيادية، ولعل خير شاهد على ذلك ما جرى ويجري يوميا في النقابات المهنية، والطلابية والنقابات العمالية. ناهيك عن الموقف الصارم في منع قيام اتحادات عند المعلمين والطلبة والشباب والفلاحين ومستخدمي الدولة، واللجوء الى صيغ بديلة من نمط مجالس الطلبة والاندية الشبابية واندية المعلمين.

اننا في رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» اذ نعتبر ان هذا الاطار انما جاء ليمثل وينفذ ارادة وبرنامج الحكومة في القطاع النسائي، وندرك انه سيعمل على فرض الوصاية والاحتواء للمنظمات والهيئات النسائية الشعبية «الاهلية» غير الحكومية وسيعمل على ادعاء تمثيل القطاع النسائي محليا وعربيا ودوليا فإننا ندعو جميع المنظمات والاطر النسائية الشعبية وفي مقدمتها اتحاد المرأة الاردنية الى تنسيق الجهود وتوحيدها من اجل الدفاع عن استقلالية المنظمات غير الحكومية في اطار مؤسسات المجتمع المدني المنظم ،وهويتها وبرامجها، وحماية هيئاتهم من الاحتواء والوصاية.

هل تقبل ان يساوموا على جثتك؟!

مافيا تجار القبور يتحكمون بأسعار وتنظيم المقابر

البلدية ليست لها علاقة بشؤون المقابر

● كتبت ميسون عبد الحق

هو الحقيقة الوحيدة في هذا العالم التي لابد منها، ثابتة لم تتغير او تتبدل منذ بداية التكوين.. يختطف الانسان بكل سهولة وبدون استئذان . هو الموت لايطرق الباب، بل يدخل عنوة لتتحرر الروح من الجسد الذي لن يضمه سوى التراب.

لن اخوض ـــ هنا ــ في الموت، ولكن ما اريد طرحه حالات لها علاقة بالموتى او على الأصح باهل المتوفى، حالات تحدث تقريبا كل يوم فارغمت نفسي للذهاب الى المقبرة «مقبرة المدينة الصناعية » لارى ماذا يحدث هناك . ماهي حقيقة مهنة حفار القبور التي تحدث عنها جبران خليل جبران.

استوقفتني لافتة وضعها احد حفاري القبور كتب عليها «الدفن مجانا» !!.

ابو مازن «حفار قبور» قال ان هناك مشكلة اخذت تتفاقم في الاونة الاخيرة وهي تحكم بعض حفاري القبور باسعار القبور واستغلالهم حالة الحزن لدى أهل المتوفى ويطلبون اسعارا مرتفعة مقابل دفن ميتهم وبعض الحفارين لا يقبلون باقل من اربعين ديناراً بينما لاتتجاوز التكلفة الحفر خمسة عشر او عشرون دينارا.

ويشير الى ان هذه الحالة تشكل سرقة واضحة واستغلالا لحزن اهل المتوفى، حيث وصل في احدى المرات ثمن القبر مائة دينار. فالفقير لا يستطيع دفع ثمن قبره وهنا تظهر عملية التمايز والطبقية بين الناس في المقابر.

وقال انهم يعملون لوحدهم وليسوا تابعين لاية جبهة اخرى وهذا يشجع حفاري القبور على التمادي في سرقة الناس اذ ان الاسعار مفتوحة وغير محددة.

ابو مازن قال أنه توجد في المقبرة عصابه تتحكم بالاسعار ولا تسمح بالدفن باقل من الاسعار التي تحددها وانا ارفض ان اسرق الناس، مما حدا بهم الى تهديدي بخطف اطفالي فتوجهت الى محافظ اربد ورئيس بلديتها شارحا لهم الوضع غير الانساني واستغلال اهل المتوفى ولكن لم يستجب احد.

ابو مازن تحدى مجموعة «حفاري القبور » وغرز لافتة في ارض المقبرة كتب عليها «الدفن مجانا» وتبقى لعملية تبليط القبر بالبلوك اوبالحجر تكاليفها ويستطرد ابو مازن قائلا: ان ما يتحكم في التكاليف هو ضمير الشخص فمشهد المفاوضات التي تحدث بين «الحفار» واهل المتوفى على ثمن القبر غير انساني.

احد الحفارين رجل كبير السن - كان يعمل في مهنة «البناء » واستقر به الحال الى بناء القبور ـــ قال : ان الوضع في المقبرة مزعج فليس هناك تنظيم في بناء المقابر، وكل الحفارين يعملون بشكل فوضوي ويحددون الاسعار كما يحلو لهم حيث لا حسيب ولا رقيب وهم على خلاف دائم يصل بهم احيانا الى الشتم والضرب واضاف ان البلدية يجب ان تكون مسؤولة عن تنظيم المقابر وحفاري القبور. فالمقبرة غير حضارية وحولها كتل من الصخور والتراب.

الاطفال يلعبون داخل المقبرة

كما علق على المقابر الخاصة التي تجمع بين ابناء العشيرة الواحدة قائلا: يجب ان تكون المقبرة كلها للمسلمين عامة وعدم تخصيص جزء منها لعشيرة معينة مشيرا الى ان وزارة الاوقاف كانت قد اتخذت قرارا بمنع تخصيص «مقابر عشائرية» ولكن يبدو ان القرار لم يحظى بالنجاح ولم يلق تاييد بعض العشائر.

طارق زكابرة «حفار» يعمل في حفر القبور منذ ثمان سنوات قال: في المقبرة خمسة عشر حفارا مقسمين الى ثلاث مجموعات بشكل عشوائي وعملية «الحفر» توكل الى شخص معين والبقية يقومون بالرصف والتبليط ويكلف الدفن وبناء القبر ٤٠ دينارا وكذلك حسب امكانيات اهل المتوفى.

سألت طارق عن إحساسه ازاء عمله «دفن الموتى» قال انه اعتاد على هذا العمل الذي يمارسه تقريبا بشكل يومي منذ سنوات ولا يرى احلاما مزعجة..

ولحظت عيناي امراتين معهما طفل تجلسان بجانب قبر سوي بالارض فقررت ان اشاركهما جلستهما سألتهما عن هدف زيارتهما هذا القبر فقالت السيدة وهي تصرخ على طفلها بعدم اللعب فوق القبر بانها جاءت لتعيد بناء قبر ابيها ونقدر تكاليف بنائه حيث اشارت الى ارتفاع اثمان القبور ولكن البناء سيراعيها لوجود معرفة مسبقة بينهم وستدفع من المال القدر الذي يريد لانها لا تحب زوية قبر ابيها وقد سوي بالارض.

مقابر خاصة

في اجزاء من المقبرة احاط السياج بدونمات من الاراضي وكتب على بابها مقبرة العشيرة «الفلانية» ومقبرة العشيرة «العلانية » وحيث علمت ان بعض العشائر تقوم بشراء قطع الاراضي داخل المقبرة من البلدية بمبالغ زهيدة لغرض الدفن فقط : وقد قال احد حفاري القبور ان المقبرة قد امتلات وتكدست في حين المقابر الخاصة فيها عدد ضئيل من القبور لقد بقيت هذه المساحة الصغيرة التي تقف عليها وبعدها لن نستطيع ان تدفن فوق الموتى كما يحدث في بعض المقابر في المدينة.

ترى ما الهدف من هذه المقابر العشائرية هل هي للتفاخر بعدد الموتى الذي يدل على عدد الاحياء منهم ؟ ام ان للعشيرة الفلانية طرازا مختلفا عن باقي البشر في الدفن وبناء القبور ؟ هل هذه الظاهرة تعزز مفهوم التلاحم العائلي ام انها تظهر حقيقة المجتمع بانه لا يزال يسلك مسلكا قبليا عشائريا حتى في مظاهر دفن الموتى!!

لدى خروجنا من المقبرة اوقفنا رجل ضخم البنية يسالنا عن مرادنا وكانه يشير الينا بعدم المجيء الى مقبرته مرة اخرى الا في حالة واحدة لا مفر منها !!

قلت له انني ابحث عن قبر احد اقربائي لكن «الحيلة » لم تنطل عليه وعلم بانني ابحث في موضوع يتعلق بالمقبرة ففاجأني قائلا : لسنا تابعين لاية جهة انا المعلم هنا ونحن نعمل في هذه المقبرة منذ زمن ونتحكم بالاسعار وتنظيم القبور.

البلدية ليس لها علاقة

وتوجهت الى رئيس بلدية اربد للاستفسار عن دور البلدية في عملية تنظيم المقابر كما الحال في امانة عمان.

المحامي عبد الرؤوف التل قال ان البلدية ليس لها دور حاليا في شؤون المقابر كما وليس لنا اية علاقة بتحديد اسعار القبور واضاف انه قريبا ستقوم البلدية بشراء قطعة ارض لسبب تكدس المقابر في البلد وستشرف على عملية تنظيم القبور وتحديد الاسعار.

وعن رايه بشراء بعض العشائر اراض بجانب المقبرة تحت عنوان مقابر خاصة قال ان بعض العشائر بحكم العادات والتقاليد قامت بشراء قطع اراضي من البلدية بغرض دفن موتاهم لكن المقبرة يجب ان تكون عامة للمسلمين مشيرا الى بعض المظاهر في المقابر والمكروهة في الاسلام كارتفاع القبر عن الارض بشكل واضح.

تخترق اصوات حفاري القبور والاحياء من بني البشر هدوء القبور وسكينتها وفي وضح النهار وعند اذان الظهر ووري احدهم التراب وجاء دور الحفار ليتفاوض مع اهل المتوفى على ثمن منامه الابدي ليستقر سعر الحفرة الى المائة دينار.. وخرج موكب الجنازة نصفهم يرتعش حزنا على الميت والنصف الاخر يرتعش حزنا على المائة دينار«فالحي ابقى من الميت».

على ذمة شعواطه:

موازنة الدولة لعام ٩٦ لا تتضمن ايرادات الخزينة من ارباح البوتاس والفوسفات!!

في سياق الكلمة التي القاها النائب صالح شعواطة تعليقا على موازنة الدولة لعام ١٩٩٦ ذكر بان جانب الايرادات قد خلا من اية اشارة الى واردات الخزينة من الارباح التقديرية التي ستحققها بعض الشركات التي تساهم فيها الحكومة كشركة البوتاس والفوسفات وفي ختام كلمته تساءل عن الاسباب الداعية لاغفال هذه الواردات وعن الجهات المستفيدة منها؟؟

وحلا لهذا اللغز لابد من التاكيد اولا بان اخفاء ايرادات المؤسسات والشركات التي اشار اليها ليس هو الاسلوب الامثل لتمرير الموازنة والحصول على مصادقة نواب الشعب فهذه لعبة لن يلجاوا لها ما دام بعض النافذين البيروقراطيين قادرين على دفع المياومات والإيفادات وغيرها من الموارد الماليه غير المشروعة في النفقات الرأسمالية للدولة فلو راجع النائب المحترم القيود المالية الخاصة بالاصول الثابتة التي تم استيرادها من الخارج لاكتشف بان نسبة لا يستهان بها من الكلفة الاجمالية لهذه الاصول تمثل مصاريف سفر ومياومات كبار البيروقراطيين المكلفين بشراء هذه الاصول فرحلات «ختي متي» لابد من القيام بها .

حتى لو تعلق الامر بشراء نكاشات بريموس!

كما ان هذه المصاريف الايرادية التي تعالج محاسبيا في قيود وسجلات هذه المؤسسات في الغالب كمصاريف رأسمالية اخفاء لعشرات الملايين من الدنانير التي تدخل جيوب بعض كبار البيروقراطيين لا تشمل بطبيعة الحال العمولات والسمسرات التي جرت العادة في الاسواق الراسمالية على صرفها «حلال زلال » للموظفين الذين يملكون سلطة اتخاذ قرار الشراء او يمثلونهم «كمفاتيح » لتلقي السمسرات.

واي محاولة من جانب سعادة النائب للبحث والتنقيب عن قرائن ومستندات ثبوتية تؤكد صحتها، كمن يحاول العثور على ابرة في كومة من القش ولعل الاجدى والانفع ان يغض الطرف عن حبات« المسك » هذه ما دامت فواتير الشراء المصدقة حسب الاصول تشير فقط الى القيم الاجمالية للاصول التي تم شراؤها بدون اية ارقام تفضيلية حول القيمة الفعلية للاصول وما تم اضافته من «حبات مسك» على هذه القيم والتزام بالدقة والموضوعية التي يطالبنا بها هؤلاء البيروقراطيين كلما تطرقت الصحافة لعشرات الملايين من الدنانير التي تنفق من اجل اثبات الحضور الاردني على الساحتين المحلية والاجنبية او لابراز هذا المسؤول او ذاك على منابر عشرات المؤتمرات التي سيلتئم شملها على حساب الخزينة او لجني الايفادات حتى لو تعلق الامر بالحصول على نكاشات البريموس كما اسلفنا والتزاما بهذه الدقة الموضوعية فسوف نعرج مرة اخرى على استفسار النائب لنقول باختصار شديد بان نهج الخصخصة الذي تتبناه الحكومة رضوخا لتعليمات الصندوق الدولي لن يسمح لها في السنة المالية القادمة بالحصول على حصتها من ارباح مساهمتها في عدد كبير من الشركات والمؤسسات التي تساهم فيها او تملكها بالكامل لان المؤسسة العامة للاستثمارات التي تتولى ادارة اسهم الدولة في هذه الشركات تكون قد باعت هذه الاسهم لمن يرغب بشرائها.

ولعله من المفيد قبل بيع هذه الاصول ان يشكل مجلس النواب لجنة للاشراف على بيع هذه الاصول باسعار مجزية تزيد عن الاسعار التي تضغط الجهات الاستثمارية الاجنبية الراغبة بشراء هذه الاسهم على كل من المؤسسة العامة للاستثمارات وسوق عمان المالي لشرائها مستغلة في ذلك حاجة الدولة الملحة الى الموارد المالية لتغطية نفقات جهازها البيروقراطي المتضخم وانعدام المساعدات الخارجية التي وعدت الدول المانحة الاوروبية والامريكية بتقديمها قبل توقيع معاهدة وادي عربة.

نعي فاضل

ينعى الامين الاول لحزب الشعب الديمقراطي الاردني

«حشد»

واعضاء المكتب السياسي وعموم كوادر الحزب، واسرة صحيفة «الاهالي» المرحوم النائب

ابراهيم شحدة

الذي وافته المنية قبل ايام، بعد ان ترك بصمات جليلة قدمها لابناء مخيم البقعة وخاصة لشباب النادي الذي رأسه لعدة دورات.

تغمده الله بواسع رحمته والهم ذويه واصدقاءه الصبر والسلوان

مشاركة وعزاء

يتقدم حزب الشعب الديمقراطي الاردني

- حشد -

وصحيفة «الاهالي» الى الشعب الفرنسي الصديق باصدق مشاعر العزاء والمواساة بوفاة الرئيس الفرنسي السابق

فرانسوا ميتران

الذي كان حليفا ونصيرا للمظلومين وكافح من اجل الحرية والعدالة طيلة مسيرته السياسية.

والدة المهندس تخاطب ربع مليون مشيع : «كلكم يحيى..»

«حماس» تتوعد بالرد.. وفلسطين تعلن الحداد

شيع مئات الآلاف الفلسطينيين في قطاع غزة يوم السبت الماضي جثمان الشهيد البطل يحيى عياش قائد مجموعات الاستشهاديين في حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بعد اغتياله على ايدي الاستخبارات الاسرائيلية.

وقد شارك في مراسم تشييع جثمان الشهيد اكثر من ربع مليون فلسطيني في اضخم تظاهرة يشهدها قطاع غزة في تاريخه وحمل النعش مقاتلون من مجموعات الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة «حماس» أطلقوا زخات كثيفة من الرصاص في الهواء متوعدين بالرد على جريمة اغتيال المهندس، واحرق شبان فلسطينيون اثناء تشييع الجثمان اعلاما اسرائيلية مرددين هتافات تطالب كتائب القسام بالثأر لاغتيال احد ابرز قادتها وهم يرفعون الاعلام السوداء ورايات كتبت عليها عبارات اسلامية.

وشارك والد الشهيد يحيى عياش ووالدته وزوجته في الجنازة، وكانوا قد وصلوا قطاع غزة للمشاركة في تشييع الجثمان وكانت اشاعات انتشرت قالت ان زوجة المهندس استشهدت معه في الانفجار الذي دبرته اجهزة الاستخبارات الصهيونية الا ان التحقيقات اثبتت فيما بعد انها لم تكن معه.

وقال مراسلون في مدينة غزة ان اضرابا عاما شل القطاع السبت فيما ساد مدن الضفة الغربية اضراب تجاري ورفعت الرايات السوداء على اسطح المنازل حدادا على استشهاد عياش.

ويسود حداد وتوتر شديد الضفة الغربية وقطاع غزة ادى الى الغاء الحملات الانتخابية لمرشحي مجلس الحكم الذاتي المقرر إجراء انتخاباته في العشرين من كانون الثاني الجاري وقال مراقبون في الضفة والقطاع ان اغتيال عياش أوجد مزاجا شعبيا مناوئا للانتخابات وسرق الاضواء منها في وقتها الحرج.

وخاطبت والدة الشهيد «المهندس» جماهير المشاركين في تشييع جثمان الشهيد في مدينة غزة في كلمة قصيرة قبل ان يغمى عليها بسبب الاجهاد والحزن فقالت: «جميعكم يحيى .. الله يحميكم ويحمي جميع الشباب» و«يحيى اغاظ في حياته اليهود.. وليس هناك ما هو أجمل من الشهادة» ثم رفعت يديها ودعت «الله يرضى عليك يايحيى» قبل ان يغمى عليها.

وكانت حركة «حماس» قد اصدرت بيانا نعت فيه الشهيد وجاء فيه :ـ المقاومة الاسلامية «حماس» الى جماهير شعبنا الفلسطيني شهيدها البطل المجاهد القائد يحيى عياش قائد مجموعات الاستشهاديين في كتائب الشهيد عز الدين القسام الذي اغتالته اجهزة الغدر الصهيونية بتواطؤ من سلطة الحكم الذاتي الهزيلة وشبكات العمالة التي زرعها الاحتلال في ارضنا الفلسطينية وتركها تعيث فسادا تحت رعاية السلطة التي عجزت عن حماية ابناء الشعب الفلسطيني حتى في مناطقها المزعومة، في الوقت الذي يتبجح فيه قادتها بنجاحاتهم في منع ابطال المقاومة الفلسطينية من تنفيذ هجماتهم الفدائية ضد الغزاة المحتلين.

ان حركتكم المجاهدة «حماس» إذ تزف شهيدها البطل القائد يحيى عياش الى جنات الخلد، وتهنيء قائدها البطل لنيله شرف الشهادة في سبيل الله، فانها تستذكر سلسلة طويلة من حلقات الفداء التي قدمت نفسها رخيصة في سبيل الله وحرية الوطن والشعب.

ان حركة «حماس» إذ تؤكد لشعبنا ان صراعها لم ولن يكون الا مع الكيان الصهيوني الذي يقف وراء هذه الجريمة الغادرة فإنها تشير الى السلطة باعتبارها الثغرة التي اوجدها الكيان الصهيوني في جدار الشعب الصامد وحصان طروادة الذي تتغلغل من جوفه اصابع الصهاينة لتضرب كل يوم في مكان جديد.

واضاف البيان ان اغتيال الشهيد البطل يحيى عياش الذي دوخ الكيان الصهيوني واجهزة غدره اكثر من خمسة اعوام لا يؤكد شيئا قدر ما يؤكد استمرار المعركة، فاذا كان يحيى قد استشهد فكل الشعب يحيى وكل ابناء «حماس» يحيى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون اما الشهادة فقد كانت الامنية التي طاردها طويلا، وهي الامل الذي يلاحقه ابطال «حماس» في كل ساعة ونقول للسلطة التي جعلت همها الاول اطفاء جذوة الجهاد: ما دمتم قد عجزتم عن كبح جماح شهوة القتل لدى شركائكم الصهاينة الذين استباحوا أمن الشعب الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي فإنكم اعجز عن وقف الجهاد حتى داخل المناطق التي نصبتم انفسكم حارسا للصهاينة فيها. ان حركة «حماس» اذ تؤكد للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لابشع حملة تضليل في تاريخه المعاصر ان اغتيال الشهيد القائد يحيى عياش جزء من معركته مع الكيان الصهيوني الذي يسعى لابتلاع الشعب بعد ان فإنها تعاهد الله على المضي قدما في برنامج الجهاد والمقاومة ولينتظر الغزاة المحتلون واذنابهم رد الحركة على الجريمة الصهيونية.

ولقد جاء اغتيال الشهيد البطل يحيى عياش قبل اسبوعين فقط من انتخابات الحكم الذاتي التي يريدها الصهاينة والسلطة الهزيلة وسيلة لاضفاء شرعية ما على اتفاقاتهم الهزيلة.

ان حركة حماس تدعو الشعب الفلسطيني بهذه المناسبة الى الالتفاف حول خيار المقاومة ورفض الاتفاقات الهزيلة وكل ما يتمخض عنها، بما فيها مهزلة الانتخابات.

كما دعت «حماس» جماهير الشعب الفلسطيني الى اعلان الحداد الوطني لمدة ثلاثة ايام في كل ارجاء الارض الفلسطينية المحتلة.

ودعت جماهير الشعب الى رفع الاعلام السوداء على كل بيت، واطلاق الأذان بالتكبير والتهليل من مآذن كل مساجد فلسطين لثلاثة ايام متوالية وذلك حدادا على روح الشهيد القائد يحيى عياش.

كما اصدرت «حماس» في وقت لاحق لتشييع الشهيد بيانا اخر حول استشهاد عياش جاء فيه انه:ـ

انه استمرارا لقوافل الشهداء التي قدمها ويقدمها شعبنا الفلسطيني وتعبيرا عن حقيقة الصراع القائم مع عدونا الصهيوني جاء استشهاد القائد القسامي البطل ومهندس العمليات الاستشهادية يحيى عياش على ايدي عصابات الغدر الصهيونية بعد صمود دام اكثر من ثلاثة اعوام في مواجهة شرسة وجنونية شنتهاسلطات الاحتلال بكل اشكالها والوانها السياسية والامنية والعسكرية.. لقد ترجل شهيدنا البطل الى عليين بعد ان قذف الرعب في قلوب اعدائنا الصهاينة ولقنهم دروسا قاسية ثمنا لاستمرار احتلالهم لارضنا واراقتهم لدماء شعبنا، وبعد ان حطم اسطورة جيش الاحتلال الورقية، وحول حياة الصهاينة الى جحيم لا يطاق.

ولقد عبر الشهيد القائد البطل عبر عملياته البطولية وعبر تحديه لسلطات الاحتلال بكل ما تملك من قوة وبطش، عن ضمير جماهير شعبنا وامتنا العربية والاسلامية الذي كان وما زال يرفض الاحتلال بكل اشكاله ومسمياته ويرفض اتفاقيات الذل والعار معه التي تنازلت له عن ارضنا واعترفت له بشرعية احتلالها. وان استشهاده لم ولن يغير من ارادة شعبنا نحو مقاومة الاحتلال حتى دحره كما انه يكشف عن انعدام سيادة السلطة الفلسطينية على ارضنا التي اصبحت مستباحة لاجهزة الاحتلال الامنية يعيشون فيها فسادا ويترصدون فيها للمجاهدين ويقومون بتصفيتهم كما حدث مع الشهداء كمال كحيل وابراهيم النفار وهاني عابد ومحمود الخواجا واخيرا المجاهد القائد يحيى عياش.

ان استشهاد قائدنا البطل يكشف بكل وضوح حقيقة العقلية الصهيونية الاجرامية والارهابية التي لم تتغير على الرغم من كل اتفاقيات السلام المزعومة، مما يكشف الغطاء عن محاولات السلطة الفلسطينية الحثيثة لانهاء كل اشكال مقاومة الاحتلال تحت حجة الوفاء بالتزامات السلطة للاحتلال في الوقت الذي لا يرعى فيه هذا الاحتلال الا ولا ذمة ولا يقيم وزنا للسلطة الفلسطينية والاتفاق الذي وقع معها.

كما اصدر المكتب الاعلامي لجماعة «الاخوان المسلمين» في الاردن بيانا جاء فيه :ـ ان الجهاد والاستشهاد سيبقى طريقا للتحرير والعزة وحياة الامة ومجدها ولن ينعم المعتدون بالبقاء ولئن سقط سيد في هذه الامة قام سادة قوالون للحق فعالون للخير صناع للبطولة، حراس للعقيدة امناء على حقوق الامة، حافظون لمقدساتها وثرواتها ومصالحها.

وان اغتيال الشرفاء والمجاهدين وافساد الاخلاق والهيمنة على مقدرات الامة ونهب ثرواتها واختراق حمى سيادتها واشعال الحرائق الجانبية والمعارك الهامشية على ارضها ستكون استراتيجية ثابتة للعدو في المنطقة بعد ان استباحها باتفاقيات الاستسلام والذل.

الجبهة الديمقراطية في غزة تنعى عياش

نرفض تشويه موقفنا من موضوع الانتخابات باسم مجموعة انتهازية

صرح ناطق باسم قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة بمايلي:ـ نشرت بعض الصحف المحلية خبرا منسوبا الى وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» يتضمن تشويهات لمواقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من موضوع الانتخابات وذلك باسم مجموعة قليلة من الافراد تلاقت اهدافهم الوصولية والانتهازية ويريدون تسويق انفسهم عن طريق ادعائهم الكاذب بالانتماء الى الجبهة الديمقراطية و الى الواقعية الذين هم منها براء، انه محل تندر واستهجان من قبل الذين يعرضون مواقفهم اللفظية المستهترة بالعلاقات الوطنية ، وباسس الوحدة الوطنية القائمة على قواعد التعددية السياسية والفكرية. وهو السلوك النقيض لتراث الجبهة الديمقراطية وخطها الكفاحي الوحدوي في قلب الثورة والانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وحول موقف الجبهة الديمقراطية المبدئي من موضوع الانتخابات فهو معروف للجميع جرى توضيحه من قبل قيادة ومناضلي الجبهة في القطاع في كافة ورش العمل واللقاءات السياسية. والذي تقاطع بمضمونه مع مواقف العديد من القوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية وهو الموقف الذي يؤكد على مقاطعة الانتخابات كونها ستاتي مقيدة ببنود اتفاق اوسلو واشتراطات طابا. وبديلنا الواقعي الثوري لها هي بدعوتنا الى انتخابات تشريعية لكل شعبنا الفلسطيني في داخل الوطن ومناطق اللجوء والشتات كمحطة نضالية لاعادة التفاوض وانسحاب اسرائيل الكامل من ارضنا الفلسطينية المحتلة وضمان حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة.

نعي عياش

من جهة اخرى اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة بيانا صحفيا اعلنت فيه انها تلقت بسخط شديد نبا اغتيال الشهيد القائد والمجاهد الكبير يحيى عياش على ايدي عملاء الموساد الاسرائيلي تواصلا مع الممارسات الارهابية الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني ومناضليه ومجاهديه الابطال.

وطالبت السلطة باتخاذ مواقف حازمة تجاه الجانب الاسرائيلي لانتهاكه المتكرر للامن الفلسطيني وضغوطاته المستمرة على الشعب وسعيه المحموم من اجل خلق التوترات في العلاقات الوطنية بين ابناء الشعب الواحد.

واكدت انه لا بديل امام الشعب من اجل ترسيخ اسس وحدة المجتمع على الاسس الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية ومواصلة النضال حتى انجاز كامل الاهداف في طرد الاحتلال وازالة المستوطنات وانجاز حق الشعب في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

القيادة الموحدة لـ «حشد» و «الوحدة» :

اغتيال الشهيد عياش عمل جبان

تلقت القيادة الموحدة لحزبي الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني « وحدة » و حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد » ببالغ الاسى والصدمة نبا استشهاد القائد الوطني البارز المهندس « يحيى عياش » والذي اغتالته يد الغدر الصهيونية يوم الجمعة ٥/ ١/ ١٩٩٦.

ان القيادة الموحدة للحزبين اذ تستنكر وتدين هذا العمل الجبان ، والذي راح ضحيته واحد من ابرز قادة الثورة في فلسطين في حقبة الانتفاضة ، قائد الهب النار تحت اقدام المحتلين وحول حياتهم الى جحيم لا يطاق عبر تخطيط مميز ونوعي للعمليات الاستشهادية ، والثقة من ان الشعب الفلسطيني لن يترك دماء الشهيد تذهب هدرا ، وسيؤسس لدفعة جديدة من الفعل المقاوم على طريق تحقيق الاهداف الوطنية التي سقط الشهيد الوطني من اجلها ، بما يكشف بؤس خيار الاستسلام ، وبما يؤكد ان ما يجري لا يشكل حلا للصراع التاريخي ، او مرحلة لاحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان القيادة الموحدة تستنكر هذا العمل الجبان وتؤكد مجددا على تساندها الكفاحي مع نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق اهدافه الوطنية المشروعة .

مفاوضات ميرلاند:

خلافات كبيرة بين الموقفين السوري والإسرائيلي

اسرائيل في عجلة من أمرها .. والمساومة تتحرك لمصلحة سوريا

● عليان عليان

البيان الصادر عن الجولة الثانية من المفاوضات السورية الإسرائيلية في ميرلاند بمشاركة فاعلة من الولايات المتحدة جاء ليكشف حجم الصعوبات والخلافات التي تفصل بين الموقفين السوري والإسرائيلي، رغم العبارات العامة حول الاجواء الإيجابية ومناخات الحوار الملائمة، .. وما إلى ذلك من العبارات والمفردات الواردة في قاموس العلاقات العامة.

فالبيان الذي تلاه «دينيس روس» المنسق الأمريكي لما يسمى بعملية «السلام» في الشرق الاوسط اكد انه ما زال هنالك الكثير من العمل لتقريب المسافة بين مواقف السوريين والإسرائيليين.

أجواء ايجابية .. ولكن!

الجانبان السوري والإسرائيلي اشاد بأجواء مفاوضات ميرلاند كونها اتسمت بالصراحة والانفتاح، وان كان الجانب الإسرائيلي قد اسهب في تفاؤله دون ان يوضح اسباب هذا التفاؤل، فرئيس الوزراء الإسرائيلي «شمعون بيريز» صرح عقب انتهاء الجولة الثانية في ٥/ ١/ ٩٦، بان المفاوضات ما بين الجانبين احرزت تقدما فوق ماكان يتصور واسرع مما كان يعتقد .. لكن الوزير الإسرائيلي يوسي بيلين جاء ليناقضه «بجلس» تصريحاته حين قال: لا يسعنا سوى القول ان هذه المباحثات لم تؤد بعد إلى انفراج مهم، ومن المحتمل ان تكون الدبلوماسية المكوكية هي الخطوة التالية لتحقيق هذا الإنفراج.

الجانب السوري بدأ الجولة الثانية من المفاوضات والأمل يحدوه بان ينجم عنها جدول اعمال يتناول موضوع الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، وذهبت صحيفة «تشرين» السورية الى حد بعيد في تفاؤلها حين قالت أن الجولة الأولى كانت استكشافية، وان الأمل في أن تنتهي الجولة الثانية بجدول أعمال محدد وفي مقدمته الإنسحاب الإسرائيلي السريع من الأراضي المحتلة.

قضايا الخلاف باقية

لقد انتهت الجولة الثانية دون التوصل إلى جدول أعمال، لكنها ـ وعلى حد تعبير وليد المعلم السفير السوري في واشنطن، عضو الوفد السوري المفاوض ـ شملت معظم القضايا، حيث تناولت موضوع الانسحاب من الجولان السوري المحتل والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعلاقات السلام العادية والترتيبات الأمنية والجدول الزمني للتنفيذ.

وليد المعلم اشاع اجواء من التفاؤل لدى الجانب الاسرائيلي حيث صرح بان التقدم يمكن ان يتحقق رغم بعض الفجوات والصعوبات التي تفصل بين الجانبين.

لكن الجانب الإسرائيلي ـ وان كان قد رحب بهذا النمط من التصريحات والتي هي موجهة للادارة الامريكية اكثر من توجهها «لإسرائيل»، فقد اعلن أن الإنفراج بشأن القضايا التي ادت للتعثر المحادثات لسنوات لم يتحقق بعد.

الإنسحاب من الجولان

من واقع تصريحات اعضاء الوفدين السوري والإسرائيلي لمفاوضات «ميرلاند» وتصريحات الناطق الرسمي باسم الخارجية الامريكية «نيكولاس بيرنز» التي قلل فيها من اهمية التوقعات بحدوث انفراج، يمكننا القول انه لم تحدث «زحزحة» في مواقف السوريين من القضايا السالفة الذكر، ولا يزالون مصرين على شروطهم وثوابتهم رغم المرونة التكتيكية التي يبدونها في القضايا الإجرائية، .. في حين يميل الإسرائيليون إلى اطلاق البالونات والتصريحات الإختبارية.

فعلى صعيد الإنسحاب من الجولان، يصر السوريون على الانسحاب التام من عموم هضبة الجولان التي تبلغ مساحتها ١١٥٠ كيلومتر مربع والعودة إلى حدود وخطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ أي الى المنطقة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا التي تبلغ مساحتها «٦٠» كليو متر مربع ولا يزال السوريون يطرحون بعمومية مبدأ السلام الكامل مقابل الإنسحاب الكامل، لكنهم لم يعلنوا بشكل واضح ونهائي ماذا يعنون بالسلام الكامل، وهو الأمر الذي يجهد الإسرائيليون في التعرف على مضمونه في مفاوضات «ميرلاند» اذ يخشى الإسرائيليون ان يكون مفهوم السلام التام عند السوريين هو انهاء حالة الحرب وعدم الاعتداء وعدم الدخول في علاقات تطبيعية تؤسس لإنسجام ووئام!!

طبعاً الإسرائيليون اعلنوا ولا زالوا يعلنون أنهم لن يحددوا حجم الإنسحاب ومداه إلا بعد أن يحدد السوريون الثمن الذي سيدفعونه، وهو في نظر الإسرائيليين التطبيع الكامل وفتح الحدود والعلاقات التجارية والدبلوماسية، وذلك على غرار التطبيع الحار والساخن بين الحكومة الاردنية واسرائيل.

القضية الأمنية

القضية الامنية لا زالت هي الاخرى تراوح في مكانها، فالسوريون يرفضون حتى اللحظة القامة محطة انذار مبكر على الأراضي السورية ويعتبرون ذلك اخلالاً وتعدياً على مبدأ السيادة... ولا يزالوا يصرون على ترتيبات امنية متكافئة في مجال المناطق منزوعة السلاح ومسافة ابتعاد القوات عن الحدود.

الاسرائيليون الذين يحاولون ابداء مرونة في مسالة محطة الانذار المبكر لجهة استبدالها برقابة المناطيد والأجهزة الالكترونية والاقمارا لصناعية، لا يزالوا مصرين على تخفيض عدد القوات السورية وتقليل حجم تسليحها، وعلى ان تكون مساحة المنطقة منزوعة السلاح في الجانب السوري اكبر من مساحة المنطقة منزوعة السلاح في الجانب الإسرائيلي وان تبتعد القوات السورية عن خط الحدود بمسافة اكثر من ابتعاد القوات الاسرائيلية عنه بحجة ان العمق السوري ابعد بكثير من العمق الإسرائيلي.

وهنالك قضايا اخرى تجري ملامستها حتى الآن «على الخفيف» مثل قضية المياه والتي ستكون هي الاخرى محل صراع بعد «لحلحة» قضايا الإنسحاب والأمن والتطبيع، اذ ان اسرائيل تسيطر على مصادر المياه في هضبة الجولان، حيث تبلغ كمية المياه التي تنهبها من الجولان «٣٠٠» مليون متر مكعب، اي خمس استهلاكها من المياه.

كيف ستتحرك المساومة؟

والسؤال المحدد هو كيف ستتحرك المساومة في جولات ميرلاند القادمة؟

من الواضح انه في ضوء التكتيك التفاوضي الإسرائيلي القاضي بزج كافة القضايا التفاوضية دفعة واحدة على طاولة المفاوضات وموافقة سوريا على هذه المسالة الإجرائية في اطار موافقة سوريا على المبادرة الإسرائيلية الخاصة بالاجراءات التفاوضية ذات النقاط التسع، .. فإن اسرائيل وعبر هذا التكتيك تريد ان تقايض نقطة بنقطة، نقطة في المسالة الأمنية مقابل نقطة او نقاط في مسالة المياه والمسالة الإقتصادية، نقطة او نقاط في مسالة الإنسحاب مقابل نقطة او نقاط في مسالة التطبيع.

صحيح ان الإسرائيليين يطالبون بحل وسط اقليمي فيما يتعلق بمطالب سوريا الخاصة بالحدود وترتيبات الأمن وشروط السلام، لكنهم على استعداد للمقايضة والمساومة في اطار مختلف الموضوعات المطروحة على طاولة المفاوضات.

لكن هل ستستجيب سوريا لمثل هذه المساومة؟

في التقدير الموضوعي ان السوريين جادون في العملية التفاوضية هذه المرة. لكن من واقع تتبع مسارهم التفاوضي واسلوبهم في ادارة معركة المفاوضات يمكننا القول انهم سيصروا على مساومة الأرض مقابل السلام، والسلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل.

لكنهم لن يخضعوا للإبتزاز الإسرائيلي والضغط الامريكي في مسالة مضمون عملية «السلام الكامل»، بمعنى انهم لن يخضعوا للمفهوم الاسرائيلي للسلام الكامل. وبالتالي فإنهم سيقبلون مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران، .. سيقبلون بانهاء حالة الحرب، وقد يسمحون بمناطيد مراقبة، وقد يقبلوا بالنظر في موضوع اقتسام المياه، لكنهم لن يقبلوا باقامة مشاريع تنموية مشتركة في الجولان، ولن يقبلوا بالتطبيع على غرار ما هو قائم بين اسرائيل والاردن «سافرة، حدود مفتوحة، علاقات اقتصادية وثقافية وسياحية» اذ أنهم يرون في موضوع التطبيع مسالة سيادية، لا يجري فرضها عبر معاهدات.

سوريا ليست في عجلة من امرها

وسوريا ـ كما هو واضح ـ ليست في عجلة من امرها في موضوع الجولان «والسلام» مثل اسرائيل، فهي دولة ذات دور اقليمي شاء الاسرائيليون ام ابوا، ولها وزنها السياسي والعسكري الذي يعتد به، وهي لا زالت تملك العديد من الاوراق التي تلعب بها جيداً، وبدونها يظل «السلام» ناقصاً، هشاً وقابلاً للإختراق. اسرائيل تدرك ذلك جيداً وتدرك ان اتفاقي اوسلو ووادي عربة لم يمكناها من تطبيع العلاقات بالشكل المطلوب مع الدول العربية، وان البوابة لهذا التطبيع هو سوريا اذ ان معظم الدول الخليجية تشترط الإنفتاح على اسرائيل وتطبيع العلاقة معها بالإستجابة للمطالب السورية.

بيريز على عجلة من امره وسبق ان صرح بان انجاز معاهدة سلام مع سوريا يترتب عليه بالتوالي انجاز معاهدات مع كافة البلدان العربية، الامر الذي يقوي موقف سوريا في المساومة الراهنة.

في ضوء ما تقدم يرى العديد من المراقبين ان المساومة ستتم وفق الثوابت السورية ووفق المفهوم السوري «للسلام الكامل» مع مراعاة الاعتبارات الأمنية للجانبين، ودون فرض شرط التطبيع الدافىء الذي طالما حلمت به «اسرائيل».

حدود الجولان على ضفاف طبريا

وزير الخارجية العراقي

اطراف اجنبية تستغل القضايا الانسانية لاغراض سياسية

● بغداد ـ واع ـ

قال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ان اطرافا اجنبية معروفة تستغل القضايا الانسانية لاغراض سياسية، وهذا ينطبق على العراق الذي يتعرض لحصار شامل منذ خمس سنوات.

وأضاف ولذلك فقد حرصنا في جميع اتصالاتنا باشقائنا في الاقطار العربية وجميع الدول الصديقة على التنبيه الى خطورة مخططات ذوي الغرض الذين يغطون اهدافهم السياسية بغطاء القضايا الانسانية والتباكي على المعاناة الانسانية لشعبنا. اننا نجد من الضروري هنا ان نكرر دعوتنا لذوي النوايا الحسنة للتنبه والحذر من ذوي الغرض لان هؤلاء يبيتون الشر للجميع.

واضاف وزير الخارجية قائلا: ونلاحظ ايضا ان شعار الديمقراطية قد اصبح، لدى اصحاب الغرض، اسلوبا واداة للتدخل في الشؤون الداخلية للغير، فهم يحرفون مفاهيم الديمقراطية وطريقة تناولها من اجل تسخيرها لخدمة غرضهم السياسي الخارجي، ثم يبيحون لانفسهم التدخل في شؤون المجتمعات والدول الاخرى ويرسموا لها صورة حياتها ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ونود هنا ايضا ان ننبه اصحاب النوايا الحسنة الى خطورة وسائل واساليب اصحاب الغرض ومحرفي شعار الديمقراطية. ونؤكد في هذا الصدد ان الشعب العراقي العظيم صاحب الحضارة الانسانية العريقة قد اختار بملء ارادته الوطنية الحرة نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

الصحاف

مفهوم السلطة: الضرب بيد من حديد

● حليم بركات

«سنضرب بيد من حديد ضد اي شخص يخل بالسلطة في نابلس».

لم يصدر هذا الكلام الحازم وبل الشرس من رئيس وزراء اسرائيل السابق اسحق رابين، وان كان قد ردد كلاما مماثلا ومارسه في مناسبات عدة. كما لم يصدر عن الشين بيت او الموساد او حتى عن المستوطنين المتطرفين. لم يصدر هذا التهديد الفج والسمج عن عدو، بل عن مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية. وقد صدر في وقت يحتفل به اهل نابلس بالتحرر من الاحتلال الاسرائيلي.

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٢ كانون الاول «ديسمبر» الحالي ان امر شرطة كبيرا في السلطة الفلسطينية اسمه زياد الاطرش وجه هذا التهديد الى اهل نابلس. وقد حذرهم بهذا الكلام لدى انسحاب الجنود الاسرائيليين خلسة وليلا قبل الموعد المحدد تجنبا للتعرض للاهانات بعد ٢٨ سنة طويلة من الاحتلال والاذلال.

لا اعرف من هو زياد الاطرش وما انتماءاته ومن اي موقع يتكلم وما هي الظروف والضغوط التي دفعته لتوجيه هذا التهديد. ولمن يتوجه حقا ومن الجهات التي اراد ان يرضيها او يخيفها! لا ادري ما هو منصبه او لقبه، ولا اعرف كيف وصل الى هذا المنصب واين تلقى تدريباته في حفظ الأمن. وفيما اقوله لا استهدفه شخصيا، فهو في ممارسته السلطة يمثل اتجاها ارهق الانسان وعطل قدراته وحرمه من حقوقه وعرقل جهاده في ان يلعب الدور المطلوب منه كانسان وكمواطن في مختلف البلدان العربية. وبذلك تكون القضية الفلسطينية من هذا المنظور قد تحولت الى مسألة امنية.

من موقع السلطة في مفهومها الضيق والهزيل وجه هذا المسؤول تحذيره المهين الى شعبه المرهق بسنوات الاحتلال وهو ينعم بنشوة الاحتفاء بالتحرر «وليس التحرير كما تردد السلطة». ما ان عرف اهل جبل النار بانسحاب «وليس جلاء» جنود الاحتلال من قلب المدينة الى مشارفها حتى تدفقوا الى الشوارع مهللين مكبرين، وتوجهوا الى المقر العسكري فاحرقوا العلم الاسرائيلي ورفعوا العلم الفلسطيني وسط التصفيق والغناء والرقص. وطبعا اطلق بعضهم النار في الهواء فرحا وتحديا في الوقت ذاته. ثم انهم استقبلوا رجال الشرطة بالهتافات ولافتات الترحيب ورفع بعضهم بعضا على الاكتاف.

يبدو ان الشرطة الفلسطينية التي حلت محل الجنود الاسرائيليين تخوفت ان يجري اصطدام مع المستوطنين الملتحقين بالمدرسة الدينية اليهودية داخل المدينة والذين سيسمح لهم بالاستمرار بزيارة ذلك المكان بحماية اسرائيلية ــ فلسطينية مشتركة. وفعلا تم القبض على عشرات ممن حاولوا الاقتراب من المكان، وعلى الاغلب انهم اودعوا السجن نفسه الذي اعتادوه كما اعتادوا منازلهم. ولست ادري اذا كان اهل نابلس، او بعضهم، قد بداوا يدركون منذ الوهلة الاولى انهم استبدلوا سلطة العدو بسلطة وطنية. غير ان لغة القمع والتسلط ستظل على ما يظهر هي هي من دون تبدل في الجوهر او حتى في الشكل.

وفي اليوم التالي ذكرت الـ «نيويورك تايمز» ان اهل نابلس تجمهروا امام القلعة التي تحولت من مقر عسكري اسرائيلي الى مركز قيادي لقوات الشرطة الفلسطينية. في هذا المقر كان يسجن الفلسطينيون. وقد اراد، خصوصا، بعض المساجين السابقين ان يدخلوا المبنى احرارا لينظروا ويتاملوا في تجربة سجنهم وقد اصبح بامكانهم ان ينظروا اليها من موقع الحرية وان كانت حرية مؤقتة. قيل ان احد المساجين القدامى دخل السجن ودفع باب زنزانته السابقة وقال: «اشعر بدني، ارى المكان الذي عذبوني فيه. حلمت بالحرية واليوم اشعر انني حر». ترى ايظل المقر العسكري الاسرائيلي سجنا؟



اتمنى ان يظل هذا السجين السابق حرا ولكنني اخاف عليه حقا. فليس من الغريب ان يعود الى زنزانته في ظل الحكم الوطني ويتعرض للضرب مرة اخرى، انما هذه المرة من قبل «محرريه» وليس من قبل اعدائه التاريخيين. ولكن لماذا نستبق الامور؟ لنكن ايجابيين ومتفائلين ولنترك هذا الانسان الآن ينعم بهذه اللحظة التاريخية النادرة. مع انه قد يدرك اكثر مما نتصور انها لحظات عابرة. وما احتفاؤه سوى قناعا يحجب هواجسه الداخلية وقد سكنت اعماقه منذ زمن طويل ولا يبدو انها ستغادره قبل صراع مرير مع نفسه ومع القوى المتحكمة بحياته.

وربما نستغرب من خلال التهديد الذي وجهه زياد الاطرش كيف يمكن لهذا القائد المسؤول الا يشعر مع شعبه الذي عانى كثيرا ولزمن طويل من الاضطهاد. عاش في السجن حتى حين كان خارجه. عاش في سجون الانظمة العربية والمخيمات والفقر والخوف. وكان ان ثار كي يتحرر، وانتفض كي يستعيد كرامته واحترامه لنفسه، وضحى بحاضره كي يكون له وللاجيال مستقبل افضل. وها هو يرى الفدائي يتحول الى شرطي فيتالم ويكبت المه. ولن يكفي ان يقنع نفسه ان الضرورات تقتضي ذلك. تسكنه مخاوف كبرى رسخت في نفسه بتراكم التجارب المضنية. من تلك التجارب ما حدث للشعب بعد حروب التحرير والاستقلال في عدد من البلدان العربية. كان ينعم حين يناضل ضد العدو الخارجي بتاييد شعبه وقد يتحول في اذهانهم الى بطل. اما في ظل الحكم الوطني، فقد يتعذب وحيدا ويفقد الدعم وربما يعتبر خائنا.

ليس غريبا ان تتكون لديه هذه المخاوف. حتى الاطفال يستطيعون في حدسهم ان يستوعبوا ذلك. ذكرت الـ «نيويورك تايمز» في ١٦ كانون الاول ان طفلة في السادسة من عمرها تعيش قريبا من المقر العسكري الاسرائيلي السابق في نابلس تخوفت ان تاخذ صورة مع رجال الشرطة الفلسطينيين، واصرت على رفضها على رغم ان اهلها حثوها على ذلك شارحين انهم غير يهود. وعند هذا الاصرار، اضطر والد الطفلة ان يعتذر من رجال الشرطة الفلسطينيين قائلا انها نشات على الخوف من الجنود الاسرائيليين، واضاف الوالد انها لم تالف شرطة تخدم الشعب.

السؤال، اذن، هل تخدم الشرطة الشعب؟ هذا هو التحدي الذي يواجه السلطة الفلسطينية. وهناك اسباب لعدم التفاؤل للاسف الشديد. والا لماذا يستجوب، مثلا، حتى المعنيين حقا بحقوق الإنسان مثل الدكتور اياد سراج الذي برهن على انه بين اعمق الذين تمكنوا من تحليل الواقع الفلسطيني الاجتماعي والنفسي وعمل في خدمة الشعب لزمن طويل؟!

ها قد انبلت السلطة الوطنية التي صنعها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بجروحه ووهبها دمه وروحه. وهو يتوقع ان تعمل في خدمته، لا ان تشمخ عليه. يخاف حقا ان تتعالى عليه وتهدده باللغة ذاتها التي الف سماعها من عدوه الصهيوني. وقد يخفى عليه اثناء هذه اللحظات العابرة كيف سيكون مستقبله ومستقبل بنيه وبناته والاجيال القادمة التي ولدت او لم تولد بعد. ولكنه يعرف جيدا انه يرفض ان يجد نفسه مرغما على العيش تحت احتلال من نوع اخر. هذا امر غريب وان حدث كثيرا في تاريخ الانسان. والغرب من ذلك انه بعد التعرض للكثير من القمع والاساءة الى كرامته ربما سيمارس التسلط هو نفسه حين يصبح في موقع القوة.

هذا تماما ما تعرضت له شعوب عدة. هذا ما فعلته الحركة الصهيونية ضد شعبه باسم عذاب اليهود في اوروبا. مارست عليه اسوأ انواع الاضطهاد، وان لم تمارسه ضد شعبها. هناك خوف، وتهديد زياد الاطرش مؤشر، ان تمارس السلطة الفلسطينية القمع على شعبها بالذات كما فعلت الكثير من الانظمة العربية بعد الاستقلال، مخيفة حتى الرعب هذه السلطوية العربية التي تسعى الى فهم مسبباتها وكيفية التغلب عليها.

اقول سلطوية عربية فنحن كعرب في تاريخنا الحديث نشكل جماعة وليس مجتمعا او امة، وفردا متسلطا وليس انسانا حرا يلتزم بحكم المؤسسات والقوانين. ولهذا ستكون سلطويتنا بين اكثر السلطويات فظاعة وبشاعة في التاريخ البشري. كيف اذن لا نخاف على حياتنا ومستقبلنا.

ليس زياد الاطرش مهما بذاته او منصبه، وليس هو المقصود شخصيا بهذا التوبيخ. انه عينة ممثلة لمن هم في موقع السلطة في مختلف ما يسمى الوطن العربي العريق في اصالته وتاريخه الطويل وادبانه وثقافته. انما كنا نتوقع ان يتعلم القادة الفلسطينيون من تجارب شعبهم الذي خبر اقسى انواع العذابات الجسدية والروحية. ثم ان ما يزيد على ثلث هذا الشعب عاش في مخيمات اللاجئين لمدة نصف قرن. وليس في الافق المنظور ما يبشر او يوحي بانه سيتحرر منها. واكثر خوفا من ذلك خوفه ان يكون قد فقد قضيته في الوقت الذي نظن انه ربح السلم.

لا نتوقع من زياد الاطرش «وهو مجرد مثل وكثيرون هم امثاله» ان يهدد شعبه باللغة نفسها التي سمعها من اعدائه لاكثر من ثلاثين عاما. ماذا تفعل القبضة الحديدية غير تكسير العظام؟ الم يسمع بماسي تكسير العظام؟ واذا كان قد سمع، كيف يغيب عنه عدم جدواها؟ كيف يغيب عنه انه سيكون هزيلا حين يكسر عظام شعبه البائس؟ المهم هل ستنشمخ رؤوس من تكسر عظامهم ويتحولون الى شهداء ورموز لقضية كبرى؟ واهم من ذلك هل تولد الانتفاضة من جديد طالما ان السياسة هي سياسة كسر عظام؟

كنا نتوقع من امثال زياد الاطرش حين يدخل مدينة عربية محررة ان ينحني ويقبل ترابها ويلامس جروح شعبه العميقة، ان يعانقهم ويتفهم مشاكلهم ويقنعهم من القلب الى القلب وبصراحة ومن دون كذب او رياء بجدوى حلوله. ان يصبر على غضبهم، ان يلاطفهم ويحبهم من كل قلبه ويكتشف مواهبهم، ان يعطف على مستضعفيهم ويرحم المسحوقين منهم. ان يشملهم بكرمه الاخلاقي. ان يضمد جراحهم الظاهرة والخفية، ان يسمع انينهم الداخلي، ان يخدمهم بعينيه وقلبه، ان يصغي لاصواتهم المكبوتة. ان يدخل منازلهم المتواضعة ويشرب معهم الشاي المحلى بمرارة حياتهم ويسالهم كيف يمكن ان يخفف من آلامهم ويحفظ كرامتهم، وان يشركهم في تغيير الواقع وينهض بهم كما ينهضون به.

بدلا من ذلك اقبل شاهرا سلاحه الذي لم يجد استعماله في حروب التحرير، ومدفوعا بعقده وامراضه النفسية، وطامعا بالسلطة والمال والجاه، ومستزلما لمن هم اعلى منه شانا. تلك هي المسألة المحزنة.

* عن الحياة

البندقية المقاتلة اولا ودائما

● حنا ميشيل الحاج

وسيلة الصدمة هي اخطر الوسائل القديمة الجديدة لتفريغ العقل الفلسطيني من طاقاته النضالية، والصدمة قد اتخذت تاريخيا اشكالا متنوعة منها : المجزرة ، العمليات الاستعراضية الاذهالية، القمع الوحشي، الارهاب، اللعب على الوقت الضائع، احداث التشوهات النفسية، الافسادالاجتماعي، الحصار والتجويع والتجهيل، الدعاية والتفرقة وكل ذلك يهدف الى احباط الانسان الفلسطيني وتيئيسه وافقاده الثقة بالنفس وبالمستقبل وبعدالة قضيته وحقوقه وطموحاته الوطنية.

لكن التعجب والذي هو شكل من اشكال الانبهار لا يجري في فلسطين بعد اكثر من ٢٨ عاما من الاحتلال سيتبدد كلما استوعبنا الواقع الموضوعي والمعطيات الواقعية للانجاز الذي تحقق ، وما يحمله المستقبل من اخطار عليه، ومن عثرات وعراقيل ستضعها اسرائيل لمنع وعدم تنفيذ الوعود المقطوعة للشعب الفلسطيني.

ان الفلسطينيين يحبون الحياة والفرح ، لكن الحرمان والملاحقة في المنافي وتجميد حق العودة المشروع، ووجود الشرطة الاسرائيلية على الحدود والمعابر ووجود الحواجز والمستوطنات التي تحاصر المدن المحررة بالاضافة الى بقاء الاف الاسرى الفلسطينيين وراء القضبان فضلا عن تحايل اسرائيل على التزاماتها الدولية ولا سيما من خلال عمليات التهويد المنظمة والاستيطان في القدس العربية ومحاولة ضمها قانونيا وواقعيا ناهيك عن تاريخ وحجم المأساة الفلسطينية وغيرها من العوامل والاحداث التي تضيق مساحة التفاؤل وتوسع مساحة التشاؤم.

لكن ايمان الشعب الفلسطيني بحتمية النصر والتحرير سيستمر والامل المتنامي في قلب كل فلسطيني سينمو ويكبر ويتعزز لكن بشرط الحفاظ على فكر الثورة والنضال وكفاح البندقية المقاتلة والتي قد يؤدي اسقاطها او سقوطها الى تهديد الانجازات الفلسطينية.

ذلك ان الانجاز الدبلوماسي الفلسطيني، لم يكن بمقدوره هزيمة التصلب والتعنت الاسرائيلي، لولا البندقية الفلسطينية المقاتلة من جهة وحاجة الولايات التي تجد في الشعب الفلسطيني الحالة الجماهيرية الاكثر ثورية لتهدئة المنطقة بهدف حماية مصالحها العليا فيها من جهة اخرى، مما يعني ان التمسك بالثورية المتمثلة بالبندقية الفلسطينية المقاتلة يعني التمسك باكبر عامل ضاغط على المصالح الامريكية ،مثلما يعني التخلي عنها فتح المجال لاملاء الشروط الاسرائيلية على شعوب المنطقة وربما على الولايات نفسها.

وعليه فان اسلوب الصدمة الاسرائيلي الجديد يهدف لالغاء الحالة الثورية الفلسطينية والبندقية الفلسطينية المقاتلة واستبدالها بالحرب الاهلية الفلسطينية وبكل حمامات الدم الفلسطيني التي تخدم استمرار الاحتلال وكان السرعه التي تمت بها عملية اعادة الانتشار لقوات الاحتلال من مدن الضفة كانت محاولة لابهار واذهال العالم في محاولة لتاهيل او الغاء اي قرار فلسطيني او عربي باستخدام القوة لتحرير فلسطين مع ابقاء خيار العدوان الاسرائيلي ـ حتى على المدن التي انسحب منها جيش الاحتلال قائما وجاهزا في اي وقت تحدده الولايات المتحدة اواسرائيل.

فقد يكون الجنود الاسرائيليون قد فروا مذعورين من المدن والقرى والمخيمات التي تصليهم بحجارة الانتفاضة لكنهم لن يستطيعوا ادراك حقيقة ان كل قوى الارض اضعف من منع تحول المدن المحاصره الى كتل بشرية تحاصر المستوطنات والاستيطان وتمهد الطريق لتحرير القدس واسرى الحرية بسلاح الامعاء الخاوية حينا وببنادق الثوار احيانا اخرى.

فطالما ان اسرائيل تسعى للابقاء على تفوقها بالمنطقة واحتلالها لاجزاء من فلسطين طالما استمر حق الفلسطيني بالعمل والنضال لاستعادة حقوقه المشروعه بقوة البندقية المقاتلة حقا مشروعا.

ولان الشعب الفلسطيني يحب الحرية كما يحب الحياة ، فانه يعتبر ما تحقق هو البداية وليس النهاية، وفي اعماقه ادراك بان الضمانة الوحيدة للنجاح في تحرير فلسطين هي الوحدة الوطنية التي تبقي على النضال والبندقية الوطنية المقاتلة اولا ودائما

التعديلات القانونية دواعيها سياسية

فخري قعوار : لتلغ وزارة الاعلام

احب ان ابين منذ البداية، ان اية اجتهادات أو وجهات نظر، تتعلق بالوضع الصحفي او بالوضع الاعلامي في البلاد، هي اجتهادات او وجهات نظر تستند الى خلفيات سياسية تتبناها الحكومة، او يتبناها هذا الفريق او ذاك، او يتبناها اصحاب الشان انفسهم. لكن الجوهر الذي لا يحق لاي طرف ان يحيد عنه، هو الحفاظ على البناء الديمقراطي وتعزيز مضمونه، كي لا يظل لافتة من غير محتوى.

ففي الوقت الحاضر، يجري الحديث المكثف عن الضرورة الوطنية لمهننة النقابات، وتعديل قوانينها، بحيث يتم الحظر على اصحاب المهن من المشاركة في الحياة العامة، والزامهم بالانكفاء على المهنة وشؤونها لا غير ! ونحن نعرف ، ان عدد اعضاء نقابة المهندسين وحدها يزيد على الثلاثين الفا، وان مجموع اعضاء النقابات المهنية كبير جدا، وتكون النتيجة، منع هؤلاء جميعا من المشاركة في الشان الوطني وابداء الراي فيه. ومن المعروف أن للنقابات المهنية رايا معلنا فيما يتعلق بالتطبيع وبمعاهدة وادي عربة، تخالف فيه الحكومة. ولو كان الحال غير ذلك، اي لو كانت النقابات المهنية تؤيد التطبيع والمعاهدة، لما ظهرت الدعوة الى مهننة النقابات ومنع النقابيين من التعبير عن آرائهم السياسية بالطرق المشروعة.

ومن هنا نلاحظ، ان الدعوة الى المهننة ، جاءت في وقت تدعو فيه الحكومة الى تطبيع العلاقات مع العدو، وتحاول فيه ان ترسخ في الاذهان، ان السلام معه خيار استراتيجي، بغض النظر عن الغبن الذي لحق بالقضية القومية وباصحابها من شعب فلسطين، وهو في حقيقته غبن تاريخي قل نظيره. كما نلاحظ ان الدعوة الى المهننة اخذت شكلا رومنتيكيا، ولبست ثوبا شاعريا، مفاده، ان المهنة في خطر، وان على اصحاب المهن ان يركزوا عنايتهم على مهنهم كي يحسنوها ويجودوها. وهذا لا يختلف في كثير او قليل عن صورة الأم الرؤوم التي تمنع اولادها من اللعب كي يلتفتوا الى دروسهم ووظائفهم وواجباتهم المدرسية!

فالمسألة التي نراها مغلفة برداء الحرص على الصالح العام، هي في جوهرها مسألة سياسية محضة، وهناك دليل اكثر وضوحا، وهو التشديد الحكومي على الزامية العضوية في نقابة الصحفيين، وجعل العضوية جوازية في النقابات الاخرى. اليست نقابة الصحفيين مثل غيرها من النقابات، تضم في عضويتها اصحاب مهن؟ وما دام الامر كذلك ،فلماذا هذا التمييز بين نقابة ونقابة؟

تقول الحكومة، انها تريد من عدم الالزامية في عضوية النقابات المهنية،ان تتقيد بمضمون الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي اعتبر ان «لكل انسان الحق في التجمهر السلمي وفي جمعية او تنظيم».. اي ان الحكومة لا تريد اجبار اعضاء النقابات المهنية على الانخراط في عضوية نقاباتهم، وفي الوقت نفسه تتشدد في ضرورة العضوية في نقابة الصحفيين ، مع ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يقل ان الصحفيين استثناء عن غيرهم من اقرانهم اصحاب المهن! واذا كانت الحكومة حريصة على الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، فاننا ندعوها، بموجب المادة المذكورة ، أن تبادر الى تعديل قانون الاجتماعات العامة، وان تسمح بالتجمهر السلمي من غير عوائق.

ولعلنا لا نختلف في ما ذهبت اليه من تفسير للرغبات المعلنة لدى الحكومة، حول تعديل عدد من القوانين، واغلب الظن، انني اتحدث في شان مسلم به ومعروف، وانطلاقا من هذا الشان المسلم به والمعروف، اقول ، ان تعديل قانون المطبوعات والنشر، جاء ايضا على خلفية سياسية، وليس على خلفية اخلاقية كما يشاع . واود ان اثبت هنا، أن الدفاع عن قانون المطبوعات والنشر بوضعه الراهن، ضرورة املتها علينا طبيعة التوجهات الحكومية نحو التعديل، الذي نرى فيه اجحافا صريحا بحق السلطة الرابعة، وبحق المنتسبين اليها جميعا وبالتالي، هو اجحاف صريح بحق الديمقراطية التي نسعى ونجتهد من اجل تلبية متطلبات بقائها ونموها، ومن اجل تجنيبها هبوب الرياح والعواصف العرفية!

والدفاع عن قانون عصري ديمقراطي للمطبوعات والنشر، جزء لا يتجزأ من عملية الدفاع الاشمل عن حزمة قوانين اساسية، ان اختل جوهر العدالة والموضوعية فيها، اختل البنيان الديمقراطي باسره، وتحولت الحياة الى جحيم، يسوده تكميم الافواه والحرمان من الحقوق الطبيعية للانسان، ونكون قد عدنا الى زمن الاحكام العرفية ، ولكن، هذه المرة، تحت لافتة الديمقراطية!

ان حرصنا على جمال صورة الاردن، وعلى بهاء مضمونها، وعلى رونق سمعته العربية والعالمية، تدعونا الى التحذير من مغبة العبث بالقوانين، او لي اعناقها من اجل مآرب عرفية، واهداف سياسية . فالحكومة، هي الطرف الذي يملك السلطة والقوة والقدرة التنفيذية الكاملة، ونستطيع ان تضع مشاريع القوانين التي تشاؤها، وان تمررها على مجلس النواب، الذي لا يتردد في الموافقة على كل ما يرد اليه من الحكومة . لكن هذا سيقودنا الى وهاد القمع والبطش والتضييق، وسيزيد من عزلة الاردن السياسية، ويجعل صورته في الداخل والخارج على غير ما نهواه، وعلى غير ما نرتضيه! وسيفهم المواطن او الراي العام كله، ان الحكومة ضيقة الصدر بالراي الآخر، وانها تتصرف بنزق وانفعال ازاء اي فعل يبادر اليه فرد او هيئة او تنظيم.

وما اطلعنا عليه من مقترحات لتعديل قانون المطبوعات، سوف يحيل الصحافة الى وسائل اعلامية، لا تتحدث الا بما تحب الحكومة ان تتحدث فيه، وسوف تحيل الصحفيين الى فلول مواطنين يلاحقهم الذعر في كل لحظة!

لقد كانت لنا ملاحظات ومآخذ على قانون المطبوعات والنشر بوضعه الراهن، وكنا نطالب ـ على سبيل المثال ـ بالغاء الرقابة المسبقة على الكتاب، اسوة بالغاء الرقابة المسبقة على الصحف، وكنا نطالب بعدم حظر انتقاد الاجهزة الامنية على اطلاقها، بما في ذلك رقيب السير، وكنا نطالب بجملة تعديلات على القا[illegible] . لكننا اليوم، وفي ضوء مقتر[illegible] . وزارة الاعلام، اصبحنا ننادي بالابقاء على القانون كما هو، تفاديا لمسلسل العقوبات الصارمة الذي سيوضع على الصحافة والصحفيين.

فقد جاءت المقترحات مدمرة للصحافة، ومثيرة للرعب في نفوسنا كصحفيين! ولن اتحدث عن قيمة المبالغ المطلوبة لتاسيس صحيفة يومية اواسبوعية، بعد ان تم الاقتراح بمضاعفتها، وانما ساكتفي بذكر مايلي:

جاء في المادة الاربعين، البند الرابع من الفقرة «أ»:

يحظر على المطبوعة ان تنشر» كل ما يتضمن اهانة شخصية لرؤساء الدول العربية او الاسلامية أو الصديقة أو رؤساء حكوماتها او [illegible]ساء البعثات الدبلوماسية و[illegible]ائها المعتمدين في المملكة»، وجاء في البند الخامس من الفقرة «أ» من المادة المذكورة ، انه يحظر على المطبوعة نشر» كل ما من شانه تعكير صلات المملكة بالدول الاخرى، ويؤثر على علاقاتها مع تلك الدول».

اي أن على المطبوعة ان لا تمس رئيسا من رؤساء العالم، او رئيس حكومة من حكوماته! فالكرة الارضية تحولت الى مجموعة دول عربية واسلامية وصديقة! وفي مثل هذه الحالة، فان من المستحسن ان تصدر وزارة الاعلام قائمة باسماء الدول غير المشمولة بهذا البند، كي ناخذ راحتنا في الكتابة عن رؤسائها ورؤساء حكوماتها! وعلينا ان لا ننسى ، ان الصحافة في العالم المتقدم، تنتقد رؤساءها ورؤساء حكوماتها، وتصورهم بالكاريكاتير، وتحولهم الى دمى في التلفزيون، ونحن، هنا، يحظر علينا ان ننتقد رؤساءهم ورؤساء حكوماتهم! اي اننا نحرص على رؤساء الدول الاوروبية ورئيس الولايات المتحدة الامريكية اكثر من حرص الصحافة والاعلام في اوروبا وامريكا!

اما عن بند تعكير الصلات الاردنية مع الدول الاخرى، فهو امر طريف للغاية، اذ ان هذا يعني، ان على الصحافة ان تلتزم بوجهة نظر الحكومة، وان يتقيد الصحفيون بسياستها، وهذا مخالف لابسط حقوق الانسان وقواعد الديمقراطية وحرية التعبير.. فالحكومة تسعى الان، بجهود كباريتية، الى تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان الخليج، وانا العبد الفقير الى الله، غير معجب بالسياسة الحكيمة للمملكة العربية السعودية، التي تفتح ارضها وسماءها للقوات الامريكية وغير الامريكية ، لضرب قطر شقيق هو العراق.. اليس من حقي ان اختلف مع المساعي الرسمية في الاجتهاد؟ وكيف ساضمن سلامتي من مقترحات قانون المطبوعات، اذا انا كتبت يوما مقالة ضد ملك نيبال اورئيس حكومته، وتبين لي، وياغافل لك الله، أن هناك جهودا حثيثة لتطوير العلاقات الاردنية النيبالية، وان مملكة نيبال دولة صديقة ، وانني اعكر صفو العلاقات معها من حيث لا ادري؟

باختصار، هي محاولات حثيثة لفرص وجهة نظر سياسية، عبر القنوات الدستورية، وهي قنوات لنا عليها تحفظات واسعة، ما دامت على هذا النحو الذي نشاهد منذ عامين.

وفي الختام، اود ان اسجل الملاحظات التالية:

اولا: فيما يتعلق بالاعلام ، فهو ليس اعلام دولة ،بقدر ماهو اعلام حكومة، اي ان الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء الاردنية ،تعبر تعبيرا امينا ودقيقا عن وجهة نظر سياسية وثقافية واحدة، وهي وجهة النظر التي تتبناها الحكومة، ويندر ان نسمع من خلال هذه الوسائط الاعلامية صوتا معارضا او وجهة نظر مخالفة،

ثانيا : فيما يتعلق بصحافة الاثارة، فاننا نعتقد ان هناك اجماعا على وجود تجاوزات من بعض الصحف . لكنها ـ اي التجاوزات ـ لا تعالج في كل مرة بتعديل القانون، بل تعالج بحملة توعية واسعة، يستطيع التلفزيون ان يتبناها، وهو الجهاز القادر على جعل الليل نهارا !



ثالثا: جاءت مقترحات الحكومة لتعديل قانون المطبوعات والنشر لاغراض الحد من سلطة صاحبة الجلالة «الصحافة» ، وكنا نتمنى ان تجيء على قاعدة الاحساس بضرورة تطوير هذا القانون نحو الانفتاح والعصرنة وتعميق احد اركان الديمقراطية.

رابعا: يسود اعتقاد لدى الحكومات الاردنية المتعاقبة، انها هي الجهةالوحيدة الحريصة على المصلحة العامة، وفي اعتقادي، ان هذا من اكبر الاخطاء السيئة لمسيرة الاردن، اذ ان الحكومة جزء من الدولة ، وهي الجهة المخولة بالتنفيذ، وهناك اطراف اخرى في مكونات الدولة، من حقها جميعا ان تشارك في صيانة المصلحة العامة، لأن الحقيقة ملك للجميع وليست احتكارا لطرف دون طرف.

خامسا: لقد بت ميالا الى الغاء وزارة الاعلام، والاستعاضة عنها بمكتب اعلامي في رئاسة الوزراء، وبمجلس اعلى للصحافة، يتم تحديد العضوية فيه بتوازن ، يعكس الواقع المهني والسياسي في البلاد، لضمان عدم الانحياز للصحافة اوالوقوف ضدها.

سادسا: وما دمنا في زمن التعددية الفكرية والسياسية، فقد بات مطلوبا اتاحة المجال لتراخيص جديدة، يسمح بموجبها انشاء محطات بث اذاعي وتلفزيوني، خاصة وان محطة الحكومة مشغولة عن الراي الآخر، بالكثير مما يملأ وقتها.

واخيرا: فان اغلاق الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء على وجهة نظر واحدة، في هذا الوقت الحرج، الذي يمر فيه بلدنا باخطر مرحلة من مراحل حياته، يحتاج الى اعادة نظر، كما يحتاج الى فتح الابواب امام الصحافة وليس اغلاقها ايضا.

نص المحاضرة التي القاها الكاتب فخري قعوار في النادي الاورثذكسي بعنوان «الصحافة والاعلام»

تتمة . اهلا اهلا اقطاع

لا يصمد المشتري نفسه امام اغراءات الربح السريع المضمون ما لم تتحوط السلطة من المضاربات المقبلة على الوطن والمواطن.

وما لم تكن هناك اجراءات وطنية رادعة لتلك الحفنة من الذين يتمتعون بالجنسيات الاجنبية والحماية الاجنبية التي قد توفر لهم فرص المضاربة والربح والهروب والتنصل فيما بعد. ولا يدفع في النهاية ثمن هذا الهراء تحت غطاء بناء البنية التحتية غير ابناء الشهداء والسجناء والمناضلين والكادحين من ابناء هذا الشعب. هناك مثال واحد من الوقائع التي تجري على الارض دون ان تحظى مؤشراتها ودلالاتها المستقبلية بالدراسة او بتناول الكتاب لها ابداعيا الا عندما تكون الفاس قد وقعت فعلا بالراس والراس هنا هو الوطن الذي تمنينا ان يكون نموذجا لما تفتقده الاوطان والمنافي سواء من حيث التعددية او الديمقراطية او العدالة الاجتماعية. ومع ذلك.. ما زلنا نرى في عنفوان هذا الشعب المتمرس على الكفاح والحياة والنضال ما يجنبنا وجود زمن حراشي فلسطيني وما يجنبنا مهالك الاحتراب الداخلي باية صورة من صور الصراع الطبقي الذي لا يراه البعض جائزا الا على التراب الوطني وبعد انجاز مرحلة التحرر الوطني.

وفي هذا السياق لسنا من هواة حرق المراحل ولكننا لا نستطيع ان نسكت اكثر على وقائع اصبحت ماثلة للعيان واصبحت تنبىء بمسارات وتحولات.. لا نملك الا ان نحذر منها وان نشير الى مرجعياتها لدى الدول والشعوب من خلال «الادب» على الاقل، وعلى افتراض ان اوسلو سيوصلنا الى دولة فلسطينية مستقلة او شبه دولة فان العدالة الاجتماعية والامن الوطني والاجتماعي من استحقاقات هذا الشعب على دولته وقيادته التي لا يمكن ان تعود بانموذج الدول الى الوراء حتى وان تحالفت مع الاقطاع الجديد من اجل ضخ بعض الاموال الى الداخل من اجل سد رمق الفئات الشعبية المسحوقة والعاطلة عن العمل والتي تعاني من الغلاء وكل ما سببه الاحتلال من ويلات الثورة من تضحيات فهل باستطاعتنا نهزا سويا من الاقطاعيين الجدد ب : « اهلا اهلا اقطاع فلسطيني جديد !»؟

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي
الادارة والمالية: خليل السيد
التنفيذ الفني: صحارى • تلفون ٦٩٤٤١١
المكاتب:
اربد: ت: ٢٧٣٣٦٧
الزرقاء: ت: ٩٨٤٨٦٠
مادبا: ت: ٥٤٠٢٥١
الكرك: ت: ٣٥٣٦٨٤
الأهالي
جبل الحسين
خلف وزارة الصحة
تلفون: ٦٩١٤٥٢
فاكس: ٦٨٦٨٥٧
ص.ب ٩٩٦٦
الاشتراك:
(٢٠) دينارا للمؤسسات
(١٥) دينارا للافراد
الاعلانات: يتفق بشأنها مع الادارة